

محضر الجلسة رقم 796**التاريخ:** الثلاثاء 7 ربيع الأول 1433 (31 يناير 2012)**الرئاسة:** المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.**التوقيت:** ثلاث ساعات وتسعة عشر دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخمسون بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفوية.**المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بسم الله أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام المادة 100 من الدستور ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وبشرفي ونحن نعقد أول جلسة دستورية مخصصة للأسئلة الشفهية بعد تنصيب الحكومة الجديدة، أن أرحب بالسادة الوزراء داخل مجلسنا الموقر، مؤكداً انخراطنا الدائم والكامل لتعزيز التنسيق والتعاون بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية، للعمل على تنزيل مضامين الدستور الجديد وخدمة للمصالح العليا لوطننا العزيز تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وقبل الدخول أو الشروع في تناول الأسئلة الشفهية، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس ليطلعكم على ما ورد من مراسلات وإعلانات، فليفضل السيد أمين المجلس مشكوراً.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

بالنسبة للإعلانات والمراسلات التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين، فقد توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني، يخبر من خلالها المجلس أنه سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة لقطاع الشباب والرياضة.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتائبية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 31 يناير:

- عدد الأسئلة الشفهية: 139 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتائبية: 4 أسئلة؛

- عدد الأسئلة المسحوبة: 25 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الشفهية المحولة إلى كتابية: سؤالان.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الأمين.

وطبقاً لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي للمجلس، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار من أجل إحاطة المجلس علماً بقضية طارئة،

فليفضل السيد رئيس الفريق مشكوراً.

المستشار السيد محمد عدال:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار المادة 128 من النظام الداخلي، أحيط مجلسنا الموقر بقضية تهم أوضاع كرة القدم الوطنية الذي نفتحته من جديد بعد الخروج المنزل لمنتخبنا الوطني لكرة القدم من الدور الأول لإقصائيات كأس أم إفريقيا المنظم حالياً بصفة مشتركة بين دول الكابون وغينيا الاستوائية.

السيد الرئيس، بكل أسف وحسرة أقف اليوم متألماً بل جد متألماً كباقي المغاربة إثر الإقصاء المبكر الذي تعرض له المنتخب الوطني وخروجه المنزل، هذا الخروج وهذا الإقصاء ترك تأثيراً نفسياً فينا جميعاً وتوزعت الانتقادات بين من يحمل المسؤولية إلى المدرب، وبين إصاقها إلى اللاعبين وتارة أخرى إلى التقنيين المصاحبين للمنتخب، لكن جميعاً نسي ربط الماضي بالحاضر أنها سلسلة من الإخفاقات والإقصاءات، إن انحدار منتخبنا بدا منذ سنين وقدمت لنا وعوداً لإصلاح منتخبنا وإصلاح قطاع الرياضة بصفة عامة، وخضعنا للأمر الواقع وتعلقنا بالوعود والآمال من أجل تحقيق أمل المغاربة جميعاً، وأعيدت تركيبة الجامعة من جديد وتم توفير الدعم المادي والمعنوي، وأعطيت الصلاحيات الكبرى لتحسين مستوى منتخبنا.

وبعد ثلاث سنوات خاب ظننا مرة أخرى وأصابنا الفشل مرة ثانية وثالثة لنعيد السؤال مرة أخرى ونبحث عن مكامن الخلل ليتضح باللموس أن المشكل يتعلق بالجامعة وحدها، لأن المشكل ينحصر في تدبير وأن برنامج الجامعة يفتقر إلى سياسة فعالة وحقيقية للنهوض وتحسين مستوى عطاءات منتخبنا.

واليوم من هذا المنبر نحمل الجامعة المسؤولية في فشل وإقصاء منتخبنا الوطني، واقترح على مكتب الجامعة أن يستقبل أمام هذه النكسة وهذا الفشل، وعلى مكتب الجامعة قبل الانسحاب الاعتذار للمغاربة على الخيبة وعلى هذا الإقصاء.

إن الجامعة التي تتعامل بتعال وأنافة لا يمكن تسيير رياضة شعبية لها

المغربية والعمل على تنشيطها بمبادرات واقتراحات وفتح مجال لدبلوماسية متكاملة واسعة تعيد الحياة إلى الجسم المغربي والحيوية والاطمئنان إلى شعبه.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الفريق الحركي يسحب الإحاطة، شكرا لكم. ثم ننقل إلى الفريق الفيدرالي فليفضل السيد الرئيس من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد العربي حبشي:

شكرا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية في إطار المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

إننا في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية ومن موقعنا الاجتماعي المنحاز إلى قيم الحداثة والتقدم وإلى الفئات الاجتماعية الواسعة من الشعب المغربي، إذ نهى الحكومة على استكمال مشوار هيكلها ونبيلها ثقة مجلس النواب، تؤكد أننا سنكون حريصين أشد الحرص على دعم كل التوجهات والقرارات الحكومية التي تندرج في سياق تغذية الأمل لدى الشعب المغربي والتي تستجيب لأفق انتظاراته في محاربة الفساد والمفسدين، ومحاربة اقتصاد الربيع ومواجهة مظاهر الهشاشة وتقليص الفوارق الاجتماعية، والتأسيس لآليات سياسية واقتصادية وحقوقية تستجيب للمطالب الملحة لختلف الفئات الاجتماعية وتكرس أجواء حقيقية لممارسة الديمقراطية بظاهرها الأساسية في حرية التعبير والتظاهر والاختلاف والتعدد وضمان العيش الكريم.

السيد الرئيس،

ونحن في أول جلسة لمراقبة العمل الحكومي وفق منطوق الدستور الجديد، نتمنى أن تباشر الحكومة باستعجال بعض الملفات التي من شأنها أن تعزز مصداقيتها من جهة وتعيد الثقة إلى المواطن من جهة ثانية، ومن أبرزها:

- أولا، قول الحقيقة للشعب المغرب الذي أصيب بصدمة جراء الخروج المهين للمنتخب الوطني لكرة القدم من النهائيات الإفريقية، رغم الإمكانيات المالية واللوجيستية التي توفرت له، مما يتطلب فتح تحقيق في الموضوع وتحديد المسؤوليات بالمرجعية الدستورية التي تربط المسؤولية بالمحاسبة وعلى رأسها الجامعة الملكية لكرة القدم، التي يهيم عليها منطق التعيين الخزني عوض الانتخاب الديمقراطي.

محبوها ومجانينها والغيورين عنها، ولها أناس ضحوا بالغالي والنفيس لرعاية هذه الرياضة المحبوبة، هذه الجامعة التي لا تقدر نفسيتنا إثر الهزيمة أمام باقي المنتخبات ولا تبالي بمشاعرنا، علينا فعلا أن نتخلى عن التسيير، لقد تعاملت الجامعة إثر الإقصاءات الماضية بمعالجة النكسات بسياسة إتضح أنها عبارة عن (marketing) لخدمات الأسماء وتدير المرحلة معينة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، أعطي الكلمة لثاني متدخل هو رئيس فريق التحالف الاشتراكي من أجل نفس الموضوع، من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لاشك أن عدد كبير من المعطيات بل حتى التوازنات قد تغيرت في منطقة مغربية، بل كانت هي منطلقها اثر الثورات الربيعية والحراك الشعبي الذي لن يستثني أي بلد من بلدان المنطقة المغربية، فكان لا بد أن يحدث هذا الحراك ديناميكية رائعة فرضت على دول المنطقة التعامل معها إيجابيا، فكانت مبادرة جلالة الملك في خطابه لشهر نونبر الماضي سباقة في الدعوة إلى ضرورة التكامل والتطبيع النهائي لعلاقة بين المغرب والجزائر، ولم تتردد الدبلوماسية المغربية مباشرة بعد تعيين جلالة الملك لهذه الحكومة في المبادرة إلى حمل مضامين المبادرة الملكية في اتجاه الجزائر من خلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية المغربي، هذه الزيارة التي تحمل كثيرا من المعاني والدلالات لا يمكن أن تتجاهلها الجزائر كيفما كان مستوى تعنتها.

ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أحيي وأهنئ الدكتور سعد الدين العثماني وزير الشؤون الخارجية للحكومة المغربية، ولا شك أن الشعور بقوة المطلب الديمقراطي لدى شعوب المنطقة من شأنه أن يحيي الحلم التاريخي للهوية المشتركة والقدرة على الانتصار ورفض الجمود وتفصيل قيم الجوار الكامنة بحسه المادي والمعنوي، وإرجاع أمل الروابط الثقافية والتاريخية التي أصبحت مطلبا سياسيا واقتصاديا ومؤسستيا. أكثر من ذلك إن وحدة المغرب العربي لم تعد مطلب شعوب المنطقة وحدها بل أصبحت مطلبا دولي من أجل التكامل كوحدة اقتصادية وسياسية وكشريك ومفاوض قوي مع العالم الحر.

لا شك أيضا أن شعوب المنطقة عانت وأدت الثمن غالبا بسبب غياب المغرب الكبير، ولم يعد ممكنا قبول العمل بسياسية اللامغربي التي حاول ومازال البعض يحاول فرضها، ولذلك أصبح من الضروري ومن المستعجل، ومن هذا المنبر، أن نادى البرلمان المغربي بأن يبادر إلى تفعيل الدبلوماسية البرلمانية، الدبلوماسية التمثيلية الشعبية من خلال المؤسسات البرلمانية

الرياضات، وفي مقدمتها الرياضات الجماعية ككرة اليد وكرة السلة.. في فريق الأصالة والمعاصرة، نستوقف لتقديم التهنئة والتنويه للفريق الوطني النسوي لكرة القدم الذي يستحق نعته بمجدارة واستحقاق باللبوة المغربية التي شكلت نقطة الضوء الوحيدة في المجال الرياضي من خلال الإنجازات والانتصارات التي أضحى تحققها، وهي رسالة واضحة من طرف المرأة المغربية التي أريد ويراد تعيينها قصرا من طرف حكومتنا المذكورة. السيد الرئيس،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة وعلى خلفية إقصاء المنتخب الوطني، نعتبر أن الوقت قد حان لإعادة النظر جذريا في الشأن الرياضي، توفير شروط إقلاع رياضي حقيقي تنطلق من الالتزام الصارم والحازم بمضامين الرسالة الملكية التي وجهت للمناظرة الوطنية الأخيرة للرياضة بالصخيرات، التي تضمنت تشريعا دقيقا لواقع قطاع الرياضة ببلادنا وتوجهات واضحة تهم ديمقراطية هذا القطاع والنهوض به، والأخذ بمحمل الجد الاستحقاقات الرياضية والتحديات الضاغطة المقبلة.

في هذا الصدد، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة إذ ننتظر من الحكومة تقديم كل التوضيحات بشأن الأسئلة التي يطرحها الرأي العام الوطني وفي مقدمتها سؤال الراتب الشهري للمدرب الوطني، فإننا ندعوها إلى الإسراع في اتخاذ تدابير إستراتيجية واستشرافية من أجل هيكلة كرة القدم المغربية وتأهيل القطاع الرياضي بصفة عامة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة الآن للفريق الاشتراكي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة. فليفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مولاي الحسن طالب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في نفس الموضوع، أودخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، ليعكس حجم المرارة والإحباط السائد اليوم في كافة الأوساط الوطنية والشعبية من جراء النتائج السيئة جدا والمهينة للإحساس الوطني التي حصدها الفريق الوطني لكرة القدم، رغم الأموال الطائلة التي صرفت والتصريحات المتفائلة التي ما فتى المسؤولون يوزعونها في كافة المحافل الإعلامية.

ولقد سبق لنا أن نبهنا إلى فساد السياسة المعتمدة في الرياضة الوطنية وخاصة في كرة القدم، كما سبق أن طالبنا بلجنة لتقصي الحقائق، تقف عند حجم الفساد المالي والتدبيري في هذا المجال، لكننا مع كامل الأسف اصطدنا بمقاومات وعراقيل لا مثيل لها.

- ثانيا، إن ملف العاطلين حاملي الشهادات يشكل معضلة اجتماعية تقتضي تضافر جهود كل الفاعلين، من أجل التوصل إلى مقاربة موضوعية لمعالجتها بعيدا عن الشعبوية والزيونية وبند كل الممارسات القمعية في حق كل الاحتجاجات السلمية لهذه الفئة؛

- ثالثا، بحالة التقارير التي أنجزها المجلس الأعلى للحسابات حول ملفات الفساد في بعض الإدارات والمؤسسات على القضاء ليقول كلمته فيها؛

- رابعا، دعوة رئاسة مجلس المستشارين لعقد جلسة علنية لمناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول مكتب التسويق والتصدير طبقا لمقتضيات الفصل 67 من الدستور، لاتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية إذا ما تطلب الأمر ذلك، وإطلاع الرأي العام الوطني على نتائج التحقيق. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا للسيد المستشار، فريق الإتحاد الدستوري يسحب بدوره طلب الإحاطة، وننتقل إلى فريق الأصالة والمعاصرة، فلهم الكلمة من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد جمال بونهير:

شكرا السيد الرئيس.

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي، أحيط مجلسنا الموقر علما بقضية طارئة تتعلق بالإقصاء المهين والمبكر للمنتخب الوطني في نهائيات كأس إفريقيا للأمم، حيث سيغادر المنافسة بإذلال وهدة تمتد آثارها الخبيثة إلى كل الشعب المغربي.

السيد الرئيس،

ما يدفعا إلى إثارة هذا الموضوع، ليس البكاء على الأطلال أو التذكير بحجم الخيبة والمهانة ودرجة الإحباط التي تعرض لها الشارع المغربي، الذي تبخرت أحلامه في الفوز بكأس إفريقيا، وليس الهدف تحميل مسؤولية الفشل إلى الحكومة الحالية التي تعتبر غير معنية بهذه النكسة إلى حد ما، ولكن وما أننا أمام انعطافة جديدة موسومة بالتغيير وتوفرت لها كل الآليات التشريعية والمؤسسية الكفيلة ببتز ورمي الفشل والهزائم والانتكاسات والقطع مع كل التشوهات والإختلالات التي طالت تدبير الشأن الرياضي ببلادنا.

يهمنا إثارة الأسئلة الحارقة والحقيقية التي ينتظرها الرأي العام الوطني والتي من شأنها وضع الأصبغ على مكامن الخلل والكفيلة بتقديم أجوبة على إنتظاراته وقلق الجمهور الرياضي المغربي والبحث عن المداخل التأسيسية لإنتاج سياسة عمومية في القطاع الرياضي بشكل عام وفي مجال كرة القدم بشكل خاص، خاصة وأن الإخفاقات تعددت وطالت كل أصناف

السيد الرئيس، عرفت مدينة الرباط نهار أمس مسيرة عالية حجت للمشاركة فيها الطبقة العاملة من جميع المدن وأقاليم المملكة، وإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وهو يقف على هذا الحدث الوطني لا يقصد حجم المسيرة ونوعيتها بقدر ما يحيط الرأي العام الوطني على مضمونها وسببها، وهو يستحضر التغييرات التي تعيشها بلادنا، خاصة مع الانكباب على تنزيل الدستور الجديد وما يترقبه الشعب المغربي من انتظارات.

وحتى لا تبقى هذه الإحاطة مجرد صرخة في واد، أصبح من الضروري الانكباب على مضامينها لإعطائها فعالية أكثر وإعطاء فعالية أكثر لعملنا التشريعي في مراقبة العمل الحكومي والتخفيف من معاناة مختلف شرائح المجتمع المغربي.

وإن تقننا لكبيرة جدا في الحكومة الجديدة وعزيمة مكوناتها، نعود مرة أخرى السيد الرئيس المحترم، لنطرح الإحاطة مرة ثانية، وسنكررها إن لم تكن هناك استجابة مخاطبين الحكومة ووزارة التشغيل والتكوين المهني بصفة خاصة، وإلى الشعب المغربي بصفة عامة، على الوضعية الراهنة والبنية التي أصبح قطاع التكوين المهني يعيشها، نظرا لأهمية هذا القطاع من جهة، لأن المجتمع ينتظر التأطير والتكوين حتى ترقى بضاعتنا ويرقى منتوجنا إلى ما نعتقده أو نطمح إليه جميعا تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

إن هذه الشغيلة من المكونين والإداريين يعيشون وضعية حرجة بسبب اختياراتهم التقاينية ليس إلا، فإدارة التكوين المهني لم تقبل هذا التغيير في الانتماء النقابي لأنها اعتادت أن تتعامل بطريقة خاصة مع نقابة وحيدة عششت في دواليب إدارتها وأصبحت تفرق الفساد والتعسفات، وتكيل بمكياكين كل من عاكسها في توجهاتها، ومثلا حرمان الأساتذة المتعاقدين الفوج الثاني وعددهم 250 إطار، حرمانهم الاندماج - أي الشطر الثاني - والاقطاع من أجورهم، على عكس من ظل يسير في نهج الإدارة وأساليبها.

كذلك توقيف الأجرة منذ يوليو، وشهر يوليو لنا المغاربة، لنا فيه حدث كبير ألا وهو مشروع الدستور الجديد، حرمان 90 إطار من الأجور منذ يوليو 2011، وحرمان كذلك فئة من المهندسين، وكذلك غياب التغطية الصحية والتقاعد لباقي شغيلة هذا القطاع.

إننا نتأسف عندما نخطب المدير العام للتكوين المهني يجيبنا بأنه قد تعين بظهير، وهل الظهير يمنعه من المحاسبة؟ يجب أن ننكب على هذا الملف، ولنا الثقة الكبيرة في حكومتنا الجديدة التي رفعت شعار المحاسبة ومحاربة الفساد والمفسدين.

أشكركم السيد الرئيس. واستسمح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

كما أننا عبرنا عن موقفنا بكل صراحة، هنا بمجلس المستشارين، حينما كان التحضير لاستقدام المدرب "غريتس" مقابل مبالغ وتعويضات خيالية، وعارضنا هذا التوجه في حينه والذي قلنا بأنه لن يخدم كرة القدم الوطنية.

واليوم بعدما عين المغاربة جميعا نتيجة هذا الاختيار غير المفهوم وإصرار المسؤولين عليه، فإننا نطالب الحكومة بالتحرك الجدي من أجل تقييم هذا الوضع المتردي والكشف عن نتائج هذا التقييم أمام البرلمانين وأمام الرأي العام الوطني.

وإننا لنستغرب تذبذب تصريحات وزير الشباب والرياضة الجديد في هذا الصدد، حيث سبق أن صرح أنه على استعداد للكشف عن أجر المدرب الذي تحدثت الصحف على أنه يفوق 250 مليون سنتيم، لكنه عاد ليقول أنه لا يمكنه القيام بذلك. أليس من حقنا ومن حق الرأي العام أن نعرف المقابل الذي تلقاه هذا المدرب المحظوظ من أجل الهبوط بفريقنا الوطني إلى الحضيض؟

إننا في الفريق الاشتراكي نتوجه من جديد إلى كافة الفرق البرلمانية من أجل تحمل مسؤوليتها، وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق تقف عند أسباب انتكاسة الرياضة الوطنية وكرة القدم على الخصوص، وتتحرى في حجم الخلل المالي والتديري وأشكال الفساد التي سبق لمكونات القطاع أن كشفت عدة جوانب منها.

فعلى الحكومة الجديدة أن تحمل كامل مسؤوليتها من أجل إعطاء الأولوية لهذا الملف الذي يحظى باهتمام كافة المغاربة، وأن تبدأ في محاربة الفساد الذي وعدت به من الميدان الرياضي الذي عشش فيه طيلة عقود وعقود.

وإننا لعلى يقين أن السياسة الوطنية المتكاملة المندمجة في مجال الرياضة وإستراتيجية مبنية على الحكامة والدعم والاستقلالية وقائمة على التدبير بنتائج هي الكفيلة بوضع قطار الرياضة على السكة الصحيحة، لكن كل ذلك سيظل مجرد كلام وشعارات طالما لم يتم القضاء على بؤر الفساد في هذا الميدان الذي ظل معزولا عن كل مراقبة ومحاسبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات المستشارات،

إخواني المستشارين،

العدل والحريات وكذلك وزارة المالية، لذلك فإن جوابنا سوف ينصرف إلى كلا الجانبين.

بالنسبة لسؤالكم، فالمعلوم أن الأحكام التي تصدر ضد الإدارة تثير العديد من الصعوبات عند تنفيذها، نظرا لطبيعة الشخص الموجهة ضده والمتمثل في الإدارة كشخص معنوي خاضع للقانون العام، الذي يتسم بتنظيم معقد ويضطلع بمهام المرفق العام.

وهناك أسئلة أخرى سوف أضطر للجواب عنها بالتفصيل، لذلك أرجئ الجانب المتعلق بالمعطيات العامة لأتطرق مباشرة إلى المعطيات الخاصة، لأقول، من الناحية المبدئية فإن مباشرة عملية تنفيذ الأحكام القضائية النهائية في مواجهة المديرية العامة للضرائب يتم في أحيان كثيرة بمبادرة من المديرية الجهوية للضرائب، بمجرد توصلها بالحكم النهائي القاضي بإلغاء الضريبة، فتعمل هذه المديرية على إسقاط الضريبة الملقاة من جدول الإيرادات ويمنح المحكوم لفائدته نسخة من شهادة الإسقاط المتعلقة إما بجزء من الضريبة الملقاة أو بكامل مبلغها، حسب منطوق الحكم المنفذ.

وبالطبع فإنه يستثنى من ذلك الحالات التي يكون فيها مبلغ الضريبة جد هام، ففي هذه الحالة قد يتطلب الأمر التجاء المديرية الجهوية لأخذ رأي المصالح المركزية.

أما في حالة صدور حكم بإلغاء الضريبة التي يكون الملمزم قائم بأدائها سلفا، وباعتبار أن المنازعة في مشروعية الضريبة لا يوقف مسطرة تحسين مبلغها ما لم يتم الملمزم بتكوين الضمانات اللازمة لإيقاف الاستخلاص أو يحصل على حكم بإيقاف التنفيذ من قاضي المستعجلات المختصة.

ففي هذه الحالة المرتبطة بالاسترجاع، على المعني بالأمر التقدم لإدارة الضريبة بطلب استرداد المبلغ المؤدى معززا بنسخة من الحكم النهائي الصادر في الموضوع لصالحه، وحينذاك تقوم إدارة الضرائب باتخاذ الإجراءات اللازمة لإرجاع المبلغ المؤدى لفائدته في احترام لمتنصيات وقواعد المحاسبة العمومية.

أقول هذا من الناحية المبدئية، مع العلم أن هناك مشاكل، وهناك عوائق سأتطرق إليها بعد تعقيبكم السيد المستشار بكل تفصيل، فلدينا لائحة بهذه المعوقات التي سوف تنكب وزارة العدل والحريات لتندليل صعابها في تنسيق تام مع وزارة المالية.

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد حسن العواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير شكرا على جوابكم.

نشعر الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال وعددها 21 سؤالا، 5 أسئلة منها آتية موجهة لكل من قطاعات العدل، السكنى، التربية الوطنية، و 16 سؤالا موجهة لقطاعات العدل والسكنى والتربية الوطنية والشباب والرياضة.

وبما أن لدينا 21 سؤالا، أرجو وبإلحاق من السادة أعضاء الحكومة ومن السيدات والسادة المستشارين أن يكتفوا بتدخلاتهم ومدخلاتهم على المقاس المخصص أو على الوقت المخصص أي 3 دقائق للسؤال ودقيقتين للتعقيب، حتى نتمكن أو حتى لا نخرم زملائنا من طرح أسئلتهم في الوقت المحدد قانونا.

في هذا الإطار، أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال المتعلق بتنفيذ الأحكام القضائية الخاصة بالمنازعات الضريبية المطروح على السيد وزير العدل والحريات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد حسن العواني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، في إطار النزاعات التي تقع بين إدارة الضرائب والأغيار، خصوصا الأشخاص الذاتيين، والتي لا يمكن حلها لا على المستوى المحلي أو المركزي، مما تفرض على هؤلاء الأشخاص التوجه إلى المحاكم المختصة من أجل إصافهم، وبعد استصدار حكم لصالحهم يجد المتضررون صعوبة كبرى في تنفيذ هاته الأحكام، واسترداد ما تم أداءه لمصلحة الضرائب بحجة عدم توصل هذه المصالح بالإذن من لدن المدير العام للضرائب.

لذا، نسالكم السيد الوزير المحترم، عن إمكانية تنفيذ هاته الأحكام القضائية في آجالها؟

وما هي الإجراءات التي ستتخذونها من أجل وضع قطيعة مع مثل هذه الممارسات التي تظن كثيرا بالمعنيين؟
شكرا، أحتفظ بالوقت السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

باسمكم أرحب بالسيد وزير العدل والحريات وأعطيه الكلمة للإجابة على السؤال. فليتنفضل مشكورا.

السيد مصطفى الرميد وزير العدل والحريات:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

أستاذنا السيد الرئيس في التوجه للحديث مع السيد المستشار مباشرة.

أود في البداية أن أقول بأن هذا السؤال يتعلق بجوانب من مهام وزارة

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

بناء على المستجدات الدستورية المتعلقة بضمان المحاكمة العادلة وحق التقاضي لكل شخص للدفاع عن حقوقه وعن مصالحه التي يحميها القانون، إضافة إلى المبادئ العامة التي تقضي بحق المواطن في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي وتكفل الدولة بتقريب جهات القضاء من المتقاضين، تجسيدياً لسياسة القرب أو قضاء القرب.

واستجابة لحاجيات المتقاضين المتزايدة والماسة في تعميم قضاء متخصص في بعض سمات المملكة وتخفيف الأعباء المهنية عن قضاة المحاكم العادية لتعدد المساطر الواجبة التطبيق في القضايا الراجعة وتنوعها من حيث الموضوع، وارتباطا بالبرنامج الحكومي الذي التزم بتسيخ احترافية القضاء وتخصه بهدف تعزيز مواكبة النظام والأداء القضائي لحاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار.

فإننا نسائلكم السيد الوزير المحترم، هل لديكم مقاربة لمشروع تعميم إحداث محاكم متخصصة إدارية وتجارية في الدوائر القضائية التي لا توجد فيها محاكم متخصصة، انسجاماً مع تعهداتكم الواردة في البرنامج الحكومي؟
وشكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال. تفضلوا.

السيد وزير العدل والحريات:

شكراً السيد المستشار المحترم.

فقط في البداية، أريد أن أوضح بأن السؤال الذي بين يدي يعود إلى 16 نونبر 2007 بمضمون آخر.

وأشكركم، السيد المستشار، على أنك أعدت تكييف السؤال بما يتلاءم مع التطورات التي شهدتها بلادنا بالنسبة لجوانبنا، فإني أشير إلى أن الأمر يتعلق هنا بالمحاكم التجارية والمحاكم الإدارية.

بالنسبة للمحاكم الإدارية، فقد تم إحداث 7 محاكم إدارية منذ سنة 1994 في ربوع المملكة، وبالطبع الأمر يتعلق بالرباط والبيضاء، مراكش، أكادير، مكناس، فاس، وجدة.

ومن خلال الجرد المتعلق بعدد القضايا الراجعة أمام المحاكم الإدارية يتبين أن هناك معطيات واضحة لا تسمح بمراجعة جذرية للخريطة القضائية، نعم إن هذا الموضوع ينبغي أن نتدارسه وأؤكد لكم بأنه سيكون محل درس وتمحيص لإعادة النظر في هذه الخريطة، لكن هناك معطيات للأسف تحول بيننا وبين أن نجتهد كثيراً من أجل تحقيق هذا الهدف السامي الذي تفضلتم السيد المستشار به.

ذلك أنه على صعيد المحكمة، مثلاً الإدارية بأكادير الراجح 2950، ولما تقول المحكمة الإدارية دبال أكادير راه سوس ماسة درعة، العيون وما إلى

واحنا على كل حال، مقتنعين على أنكم إن الميدان قبل ما تجيوا للوزارة كنتم في واحد الميدان اللي أنتم على إطلاع وعلى علم بهاته المشاكل، وأنكم ستبدلون قصارى جهدكم لجعل حد لها.

ولكن، ما يهمننا من سؤالنا السيد الوزير المحترم، هو أنه هناك الآن نتحدث عن الزمن ديال المساواة وديال رفع الحيف وديال المساواة، هذا إنسان ضعيف أدى مبالغ للضريبة، وتبين له على أنها ليس من حقه أن يؤديها، ولجأ إلى المحكمة وأصبح حكم نهائي باسم صاحب جلالة الملك.

إذن لا يعقل على أن مواطن يحترم هذا، ونجيو للمديرية الجهوية وتقول لنا: ما يمكن لي تؤدي لكم أو نسترجع لكم المبلغ حتى يجيني إذن ديال المدير العام للضرائب، المدير العام للضرائب ليس فوق الجميع، وليست سلطته فوق سلطة الحكم اللي أصبح نهائياً وقابل للتنفيذ.

لنا، هاذ الإجراء اللي كان في الماضي، وكانوا أحكام اللي كنبقي 3 سنوات و4 سنوات وما تزال لحد الآن غير منقذة، نطلب منكم، السيد الوزير، أن تعملوا قصارى جهدكم لجعل حد لها، ونحن واثقون من ذلك. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير العدل والحريات:

أؤكد السيد المستشار المحترم ما تفضلتم به، بأنه لا أحد فوق القانون وأن الأحكام القضائية الصادرة باسم جلالة الملك هي واجبة النفاذ، وأنها عنوان الحقيقة وأنه لا يجوز لأحد أن يتأخر عن تنفيذها، أؤكد لكم عزم الحكومة الراسخ في إعطاء الأحكام من حيث التنفيذ الأهمية والاهتمام الضروري حتى يأخذ التنفيذ مجراه الطبيعي.

أيد هناك مشاكل، لا ينبغي أن نقول بأن الأمور سهلة، لكننا سنعمل على تذليلها إن شاء الله، حتى تكون جميع الأحكام قابلة للتنفيذ والنفاذ في أقرب الأوقات التزاماً كما تفضلتم بالمساواة الضرورية أمام القضاء، والتي لا فرق فيها بين إدارة وبين شخص طبيعي، وهذا التزام نلتزم به، ونرجو أن تتعاونوا معنا جميعاً لتحصيله. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً. السؤال الموالي موضوعه إحداث محاكم متخصصة ببعض سمات المملكة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لشرح السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد العاطفي:

شكراً السيد الرئيس.

ألف درهم، وخصوا اخلص المحامي وخصوا باش يوصل لذيك المنطقة، لذاك المكان وخصوا فين إبات يعني كيفصاع عليه الحال باش يمشي 400 كلم ويرجع للمنطقة منين جاء.

لهذا حتى هذه الفئة السيد الوزير كتمنونا تراعيوا الظروف ديالها يعني واتخذوا يعني الاحتياطات من أجل حل هاد المشاكل ديال هذه الفئة العريضة من المغاربة اللي متواجدة في المناطق النائية، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

ننتقل للسؤال الثالث موضوعه تأهيل المحاكم، السيد الوزير، أسمح لي لكم الرد على التعقيب تفضلوا.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار، الأمور واضحة هذه هي سقطت الطائرة، كنا في موضوع فأصبحنا في موضوع لا بأس احنا الآن في البداية نتعامل إيجابيا ما في مشكل.

أولا، موضوع القاضي المبتلى في طنجة هو موضوع معروف على القضاء، ولا أريد أن أقول فيه غير هذا، لكن ما قمت به يدخل في صميم اختصاصي لماذا؟ لأنها الحكومة تريد إقرار عدالة حقيقية ولكن في نفس الوقت تحارب الفساد، ولا أسمح لنفسني ولا ينبغي أن تسمحوا أنه يتم فتح أي مسطرة في مواجهة قاض ما لم يتم فحص ماذا جدية هذه الشكاية، وفحص جدية الشكاية لا يعني أنها بالضرورة صحيحة، لكن حسب المعطيات الأولية التي ينبغي أن تتولاها وزارة العدل على أعلى مستوى يا إما الوزير أو المفتش العام، أو مدير الشؤون الجنائية، أو مدير الشؤون المدنية، ولذلك بالنظر إلى أن الأمر بالنسبة إلي جديد كان علي أن أتحمّل مسؤوليتي شخصيا وبالطبع لم أزد على أنني بعد تفحصي لمدى جدية الشكاية، حملت المعني بالأمر المسؤولية وقلت له إن أي خطأ في هذا الباب يمكن أن يترتب عليه نتائج وخيمة فعليه أن يتحمل مسؤوليته، لما تحمل مسؤوليته قلت له إن القانون بالمتنضيات الجديدة أصبح يعطي حماية ودعم لكل شاهد يريد أن يتقدم أمام من يجب لكي يدي إفادات حول واقعة يقول بأنها حالة فساد.

طبعا السيد الوكيل العام بعد ذلك أمر بالبحث، وبالطبع أيضا استقبلت بكل مسؤولية رجال الشرطة الذين سوف يتحملون مسؤولية البحث وأيضا نبهتهم ولم أمرهم ولم أنباهم ولكن نبهتهم إلى أن الأمر حينما يتعلق بالقضاء فينبغي الحرص على توفير كافة الشروط التي يستلزمها القانون حماية للمؤسسة القضائية ولكرامة القضاة.

هل أخطأت في هذا؟ لا أعتقد، أعتقد بان هذا هو عين الصواب وارجوا أن تتعاون جميعا.

ذلك. فمثلا لو أردنا أن ننشأ محكمة إدارية زائدة في الجنوب المغربي، فمعي 2950 قضية غادي تعود على النصف، فنصوروا هل بالإمكان في أي دولة أن ننشأ محكمة متخصصة على 500 ولا 600 ولا حتى 1000 قضية؟

مثلا على سبيل المثال، وجدة 1717، هل يمكن إذن في هذه المنطقة الشرقية تتوسع ونديرو محكمة إدارية أخرى؟

نفس الأمر مثلا مكناس 1631 وهكذا... حتى إذا مشينا وناقشنا الموضوع ديال المحاكم التجارية، فالمحكمة التجارية أيضا توضح المعطيات المتعلقة بالقضايا الراجعة، هنا لا أقول المتخلف ولا أقول المسجل، أقول الراجعة، فهي أيضا إذا تجاوزنا الدار البيضاء اللي فيها تقريبا 70% ديال القضايا تروج بالدار البيضاء، ففي مكناس 5171، في وجدة 3471، فهي معطيات لا تشجع على أن تقوم بإنشاء محاكم جديدة.

هذا فقط جواب أولي حسب المعطيات الأولية، لكن أؤكد بأن إعادة النظر في الخريطة القضائية هو موضوع يقع في صلب اهتمامنا، وسنستوفي جميع المعطيات المتعلقة بعدد القضايا وترتب عليه النتائج الضرورية، وهي أنه حيثما كان ممكنا أن تقرب القضاء للمواطنين إما على صعيد المحاكم الإدارية أو على صعيد المحاكم التجارية فلن تتأخر إذا توفرت ظروف ذلك وإمكاناته. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة من أجل التعقيب، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد العربي المرشي:

السيد الوزير، احنا عرجنا في السؤال ديالنا على احترافية القضاء وعلى المحاكمة العادلة.

السيد الوزير، في الأسبوع الأخير تتبعنا عن كثب وتصفحنا للجرائد الوطنية على ما جاء في هذه الجرائد من خلال استقبالكم - السيد الوزير - لأحد المشتكين إلى مكتبكم، وكيف تعاملتم معه، وكيف طلبتم من الشرطة القضائية الحضور إلى مكتبكم، وكيف أعطيتكم تعليماتكم للسيد الوكيل العام، وكيف وكيف تم ما تم فيما يخص نصف هذا الفيلم أو ربما تكون حقيقة لهذا القاضي.

السيد الوزير، سمعنا في الشوارع في مختلف المدن والأقاليم أن هناك مجموعة من المواطنين تم الحيف، وظلموا من طرف عدة جهات الدولة وغير الدولة، والآن يستعدون للتوجه إلى مكتبكم، وتتمنى أن يلقوا نفس ما لاقاه المشتكي السابق الذي توجه إلى مكتبكم.

النقطة الثانية، السيد الوزير، يعني المحاكم الإدارية والتجارية كلها موجودة في المدن الكبرى مثل طنجة، فاس، الرباط، وجدة، كما قلت السيد الوزير، أكادير، ولكن ما ننساوش راه واحد الفئة عريضة من المواطنين اللي هلا حول ولا قوة لهم اللي تيمشي للمحكمة الإدارية على 20

عائلاتهم الشيء الذي يؤثر سلبا على السير القضائي بالنسبة لما دونهم من تسييرهم بالمحاكم.

وهذا موكل لكم كذلك لتفعيل تلك الدورية ولكن وتوفير الحاجيات لهذه الشريحة من المسؤولين، ثم كذلك نقطة أخرى، أعتقد بأن الوقت يداهنا، هو السيد الوزير بصفة عامة نتمنى كذلك في وسائل العمل البسيطة والأولية من ملفات وغيرها ومساعدتي القضاء أن يكفل لهم توفير تلك الأدوات من أجل الاشتغال في ظروف كذلك مرضية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير العدل والحريات:

شكرا السيد الرئيس على هذا السؤال.

أريد أن أؤكد بأنه بالفعل وضعتم أصبعكم على جملة مشاكل تعاني منها محاكمنا، أؤكد بأن موضوع النهوض بالعدالة في بلادنا يتطلب تضحيات جسام، هذه التضحيات التي ينبغي للجميع أن يتحمل مسؤوليته فيها ستكون محل حوار وطني بين كافة المكونات والمهتمين بما في ذلك المجتمع المدني، هذا الحوار الوطني الذي سنطلقه في الشهور القليلة القادمة سيبدأ محليا وليتبلور وطنيا عبر مناظرة وطنية تنبثق عنها وثيقة الميثاق الوطني لإصلاح العدالة. طبعاً بكافة مكوناتها.

والأمر هنا لا ينبغي أن يكون كلاماً ينبغي أن يصبح حقيقة ولكي يصبح حقيقة ينبغي وأقول ينبغي أن نقوم جميعاً بالعمل على تجسيد ما نتطلع إليه من عدالة حقة عبر وضع الإمكانيات الضرورية خاصة منها الإمكانيات المالية من أجل النهوض بأوضاع المحاكم وأوضاع السادة القضاة، وأيضا عبر عملية مركبة تشمل التخليق وتشمل التجهيز.

في هذا الصدد أقول بأن لدينا برنامجاً طموحاً يتجاوز المؤلف، وهنا أشير إلى بعض الإشارات فقد تقرر تحديث السجل التجاري الوطني وذلك بهدف مركزة معطيات وبيانات السجل التجاري في قاعدة بيانات مركزية، تحديث خدمة السجل العدلي عبر الخط أي تمكين طالبي بطاقة السوابق العدلية منها عبر الإنترنت، الاشتغال على التبادل الإلكتروني للمحاضر بين النيابة العامة ومختلف محرري المحاضر، إحداث المقاولات عبر الخط لتشجيع أصحاب المبادرات لإنشاء مقاولتهم وذلك بشراكة مع مديرية الضرائب والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، استكمال حوسبة باقي الإجراءات للمحاكم، حيث إن المخطط هو جعل المحكمة محكمة عصرية في تدبيرها وفي وسائل عملها والشروع في تعويض السجلات الورقية بالسجلات الإلكترونية.

طبعاً هناك العديد من الإجراءات التي سنباشر إن شاء الله بدعمكم ودعم كافة المواطنين المغاربة لنصل إلى قضاء حديث، قضاء مستقل، قضاء

أولاً، لضمان محاكمة عادلة للجميع بما في ذلك من يمكن أن يكون مبتلا بهذا القاضي الذي نرجو أن يكون بريئاً.

ثانياً، أن نعمل على محاربة الفساد دون تهاون مهما كان المعنى بأي شكاية حتى ولو كان مصطفى الرميد مشتكى به ينبغي أن نتعاون جميعنا على إيقافه عند حده، شكراً لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير، السؤال الثالث موضوعه تأهيل المحاكم، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال مشكوراً.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكراً السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الزميلة والزملاء المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي في أول جلسة دستورية رقابية بعد تنصيب والثقة الممنوحة للحكومة الأولى، أن أقدم لكم السيد وزير العدل والحريات بأحر التهاني على تعيينكم على رأس هذا القطاع، وكذلك التهنئة موصولة لكافة أعضاء الحكومة ولرئيسها على ما حظوا به من تعيين ملكي وثقة من طرف مجلس النواب، آمين أن يوفقكم الله في عملكم.

وثانياً، لي تهنئة كذلك خاصة وربما خارج سياق السؤال وهو أن نهتمكم بما وفقتم فيه من تحقيق حلم عدد كبير من القضاة والقاضيات وتبشيرهم برفع من رواتبهم وتحسين أوضاعهم المادية، حسب ما اطلعت علينا به الصحف اليوم، وكذلك أتمنى أن توفقوا فيما وفقتم به في وقت قياسي في مواصلة تأهيل المحاكم ببلادنا.

وأقف عند مواصلة لكي لا أتكم عن النصف المملوء بل أتكم عن النصف الفارغ من التأهيل، والتأهيل يبدأ من القضاء لابد من العناية بالقضاء داخل عدد كبير من المحاكم، لأن نلاحظ أتم كمارس، كحامي ممارس كان يتردد على عدد كبير من المحاكم يتبين أن القضاءات غير اللاتفة بالقضاء وبهيبته القضاء، وكذلك القضاء السادة القضاة وكتاب الضبط والعاملين في حقل العدالة يعملون في ظروف جد قاسية في بعض المحاكم بدء بالمكاتب والاكنتاظ، غياب التدفئة والتبريد، غياب حتى شبكة هاتفية داخل المحاكم للتواصل، وهذا لا يمكن في ظل الحكومة الحالية وما جاء في التصريح الحكومي وما أعطاه التصريح الحكومي من أولوية لهذا القطاع أن تعملوا، وأعرفكم وجراتكم، أن تعملوا على تحريك هذه البركة من أجل كذلك تدارك هذا الخصاص.

ثم كذلك لابد أن أتكم على شيء آخر وهو تخصيص دور للسكن على الأقل على مستوى المسؤولين القضائيين لأن جلمهم لا يقطن بالمحاكم التي يعملون بها ويسيرونها عن طريق الهاتف النقال، من وكلاء عامين ووكلاء ورؤساء، ورؤساء أولون، وهذا نتيجة انفصالهم وبعدهم عن

مع كافة الفئات.

ثانيا، يدخل في هذا الباب أنه على صعيد الموقع الإلكتروني لوزارة العدل والحريات سيكون هناك باب نشر فيه كافة المشاريع التي نريد أن نتقدم بها إلى الحكومة، وذلك حتى يتأتى لجميع المعنيين وأقول جميع المعنيين والمهتمين بالنظر فيها وإبداء الرأي فيها، وبالطبع سنفحص هذه الردود والأجوبة والتعليقات التي سيتقدم بها كافة المهتمين من خلال تفحصهم لتلك المشاريع، سنعتني بكل ذلك ونؤسس عليه نصا نتقدم به إلى الحكومة ليأخذ مساره إلى البرلمان، هذا التزام سنعمل على تنفيذه إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الرابع موضوعه المنازعات مع المؤسسات العمومية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، فلتفضل السيدة الرئيسة مشكورة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة المستشارين،

بعد الترحيب بالسادة الوزراء في أول جلسة دستورية لمساءلة الحكومة، تقدمنا بسؤال في تاريخ 10 ماي 2011 في إطار المنازعات مع المؤسسات العمومية، ونظن أن هذا الموضوع لازال قائما، ما هو الموضوع؟ السيد الوزير، بعض المواطنين يلجؤون إلى المحاكم الإدارية في إطار المنازعات المؤسسات العمومية، ولكن يقال لهم أن المحاكم الإدارية في المؤسسات العمومية التي أصبحت شركات، ومثال العمران، لا يمكن للمنازعات أن تتم في المحاكم الإدارية، بل يجب أن تتم في المحاكم العادية، وهناك عدة ملفات في هذا الإطار.

السيد الوزير وهذا سؤال الأول، هو الآن ماذا تنوون القيام به لتوضيح هذه المسألة؟ المؤسسات العمومية التي أصبحت شركات، المواطن كيف تتم مسألة المنازعات عبر هاته المؤسسات؟

الشق الثاني، هو أنه كيف كانت هاته المحاكم سواء إدارية أم عادية، هناك إشكالية التنفيذ، لدينا كذلك أمثلة وقتم كجواب لسؤال زميلنا بأنه الآن العدالة الكاملة يجب أن تصب في التنفيذ لكي تكتمل هاته العدالة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الرئيسة لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال تفضل.

السيد وزير العدل والحريات:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

نزبه، ولكن ليس فقط لا تقف عند حدود القضاء وإنما تتعدى ذلك إلى كافة أسرة العدالة وهذا هو الذي من شأنه أن يحقق أهدافنا جميعا. وفقنا الله لما يحبه ويرضاه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الأستاذ الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد الوزير على هذه المعلومات والتي لن نشك ولن يشك أحد أبدا في نواياكم وكذلك في إرادتكم وإرادة جميع مكونات الشعب المغربي إلى جانبكم من أجل تحقيق عدالة في بلادنا ووفق ما يطمح إليه الشعب المغربي، لأن العدالة هي أساس كل شيء وكل تقدم.

وأريد كذلك أن أهنئكم على ما أطلقتموه أمام الصحافة الوطنية، وكنت قد سجلت هذا، إلا أن الوقت لم يسعني للقول بذلك وهو اعتماد حوار وطني من أجل تحديد مقومات إصلاح العدالة بجميع تجلياتها، وأذكر من بين المسائل كذلك التي لم أتمكن من ذكرها في الأول وهو مراجعة الخريطة القضائية التي أصبحت لا تتلائم لا مع الموارد البشرية، ولا مع حاجيات المتقاضين في شتى الأقاليم بل فيها إهدارا وعزوبا عن الحكامة التي ناديتكم بها وجاءت في الدستور الحالي.

ثم كذلك لا بد واعتقد أنه من الأساسي لكي لا تقع فيما كنا تقع فيه دائما وأنتم كحقوق وكبرلماني سابق ممرس تعرفون أن كل القوانين التي يصادق عليها البرلمان ويغيب فيها التشاور مع المعنيين بالأمر والعاملين في حفل القضاء وكذلك في نطاق العدالة برمتها يطرح عدة إشكاليات عند التطبيق، ولهذا أريد بل أتمس منكم أن تعطوا الأولوية لفتح المشاورة الآن في القوانين التنظيمية التي تعترم الحكومة على الإتيان بها مستقبلا وخاصة نظام القانون التنظيمي الخاص بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والقانون التنظيمي الخاص بالنظام الأساسي لرجال القضاء بصفة أساسية لكي يحاول أن يجيب على تطلعات العاملين في قطاع العدالة، وأن يعطي لكل ذي حق حقه بطريقة تشاورية ولن نشك أبدا في نجاحكم إن شاء الله ونحن إلى جانبكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب تفضلوا.

السيد وزير العدل والحريات:

شكرا السيد الرئيس.

أؤكد لكم ما يلي:

أولا، إن المنهج الذي سنعمده هو منهج التشارك مع كافة الجهات والفئات المهمة، وفي هذا الصدد فإن جميع مشاريع القوانين التي سوف نتقدم بها وزارة العدل والحريات لن تكون إلا حصيلة مشاورات موسعة

السيد الوزير، طبعاً الشق المتعلق بالاستشارة القانونية إستوعبناه وفهمناه، لكن ما ذنب المواطن لما يبقى الملف أكثر من 15 سنة، وتختلف الوضعية ديال (L'ERAC) وصحبات شركة، المحكمة الإدارية حكمت لصالح هذوك الأغيار، حكمت لصالحهم ولكن من بعد لم يتم التنفيذ، لما عاودوا ملف آخر قالوا لهم ماشي المحكمة الإدارية هي اللي مسؤولة دابا أصبحت شركة خاص المحاكم العادية، هاذ قضايا السيد الوزير كيمشي ضحيتها المواطنين، لماذا هاذ السؤال؟

أولاً، لتوضيح هاذ المسائل، لما هاذ المؤسسات العمومية يتغير قوانينها يجب البت مباشرة في هاذ المسائل، المادة 6 من هاذ القانون اللي ذكرتيو السيد الوزير اللي أسس شركة عمران، تقول بالحرف وأتم على علم بهذا، أنا متأكدة أتم مع العلم بهذا، كيقول (le passif et l'actif) معناه أنه كل القضايا اللي كانت قبل أن تؤسس هذه الشركة يجب على الشركة أن تتحمل بما فيها القضايا والملفات داخل المحاكم.

إذا هاذ التغيير اللي وقع في تنظيم المحاكم المواطن المغربي، وأظن أتم معي في هاذ المسألة، المواطن المغربي يجب ألا يؤدي الثمن وراه أدى الثمن بمسائل أخرى في هاذ الملفات مثل هاذ الملفات، إذا منحش حقوقه ترضم بهذا النوع، وأنا متيقنة بأنكم سوف تقفون على مثل هذه القضايا، ومثل هاذ الإجراءات في إطار التحكيم لصالح المواطنين شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيدة الرئيسة، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير العدل والحريات:

السيدة الرئيسة، أنا أتفق معك تماماً، لا يمكن للتغيير الذي يقع على الوضع القانوني لأي مؤسسة من المؤسسات أن يؤثر على نفاذ الأحكام الصادرة، لا أعتقد أن هذا ممكناً وإذا حصل فإن ذلك يكون إما بسبب سوء التأويل أو ما شابه، أوكد لك أن ما تفضلت به يجد صداه لدى هذه الوزارة وإذا كانت هناك من قضايا تعاني من هذه المشاكل التي تفضلت بذكرها فمكتبنا مفتوح لك سيدتي ولكافة السادة المستشارين لمثل هذه القضايا من أجل أن نتعاون على حلها وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير، ننقل إلى السؤال الخامس وأعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال المتعلق بتنفيذ الأحكام الإدارية، فليفضل أحد السادة المستشارين من فريق لأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد جمال بونهير:

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السيدة والسادة المستشارين المحترمون،

أؤكد هنا ابتداءً أن هذا السؤال وأمثاله يتعلق بطلب استشارة قانونية، ومادام قد وجه إلى هذه الوزارة فإنها إذ تجيب على هذا السؤال، فإنها تعتبر أنه ليس قولاً فصلاً يمكن أن تواجه به المحاكم التي تبقى لها صلاحية التأويل القانوني والتفسير وفق ما ينتهي إليه اجتهادها، وبالتالي فإننا لا نعتبر أن قولنا هذا ملزماً للمحاكم في إطار الفصل بين السلطات.

بناءً عليه، أفيد السادة المستشارين المحترمين والسيدات المستشارات المحترمات، أن إختصاص القضاء الإداري يتحدد كأصل عام بحسب ما إذا كان موضوع هذه المنازعة يندرج ضمن لأئحة المواضيع المنصوص عليها في المادة 8 من القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه المحاكم الإدارية.

وفي هذا الإطار، فإن الشركات المعنية بالسؤال المطروح والتي كانت تحمل اسم مؤسسات جهوية للتجهيز والبناء قبل أن تتحول إلى شركة مساهمة جهوية تسمى العمران، وتخضع للقانون رقم 17.95 المتعلق بالشركات المساهمة بموجب القانون رقم 27.03، تتميز بصيرورتها مكلفة بمهام إنجاز مشاريع السكن الاجتماعي والقضاء على مدن الصفيح والسكن الغير القانوني وبرامج المصاحبة الاجتماعية لهذه المشاريع، إلى غير ذلك مما ورد تعداده في القانون المذكور، كما تطلع بنفس المهام لفائدة الأغيار بمن فيهم الدولة والجماعات المحلية وغيرها من المهام المتصلة بالمرافق العمومية والتي تقوم بها ضمن اتفاقيات تبرمها لهذه الغرض مع السلطات العمومية المعنية.

انطلاقاً من هذه الخصوصية القانونية لهذه الشركات المساهمة، أعتبر قضاء الغرفة الإدارية بمحكمة النقض أن العقود التي تبرمها هذه الشركات مع المتعاملين معها من قبيل بيع قطع أرضية مجهزة أو شقق جاهزة أو شبه جاهزة، تندرج ضمن النشاط العادي للشركات المذكورة وبالتالي ينعقد إختصاص النظر فيها للمحاكم العادية، مادام أن تدخل الدولة في قطاعات حيوية كالسكن لا يجعل من العقود التي تبرم بين أشخاص القانون الخاص في هذا المجال عقوداً إدارية.

عندنا هنا محكمة النقض في قرارها الصادر في 2008/10/29 تحت عدد 887 قالت بذلك، وبذلك تتضح الرؤية مبدئياً بشأن المنازعات التي تهم نشاط الشركات التي أصبحت خاضعة للقانون الخاص سواء بالنسبة للعقود التي تبرمها مع الأغيار، أو في نزاعات العاملين لديها ما لم تكن مستفيدة بمناسبة هاذ النشاط من إمتياز بمقتضى القانون كما في حالة نزاع الملكية لأجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت إذ يستمد القاضي الإداري في مثل هذه الأحوال إختصاصه من طبيعة المنازعة مادامت تكتسي الصبغة الإدارية شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير، لكم الكلمة السيدة الرئيسة من أجل التعقيب.

المستشارة السيدة زبيدة بوعباد:

شكراً.

أجل ضمان تنفيذ الأحكام وهذا ما يتضمنه الآن مشروع قانون المسطرة المدنية الذي مازال يتداول حكوميا ويفترض أن يحال على البرلمان، فيه العديد من الضمانات للمواطنين حينما يريدون تنفيذ الأحكام ضد الإدارة، من ذلك، أيها السادة والسيدات، الحكم بالغرامة التهديدية على الإدارة.

ثانيا، تحويل طالب التنفيذ إمكانية الحجز التنفيذي على الأموال والمنقولات والعقارات الخاصة لأشخاص القانون في الحدود التي لا ينتج عنها عرقلة السير العادي للمرفق العمومي، من جملة ذلك إقرار المسؤولية الشخصية للموظف العمومي عند الامتناع عن التنفيذ، من ذلك اعتبار السند التنفيذي بمثابة أمر بخوالة تصرف للمحكوم له من طرف المحاسب العمومي المختص بمجرد الطلب عند الامتناع عن التنفيذ.

وبالطبع فإن هذا القانون حينما سيصبح مشروعا معروضا عليكم، يمكن أن تضيفوا فيه السيد المستشار المحترم كافة ما ترونه ملائما من تشريعات وضمانات لتقوية جانب المواطن في مواجهة الإدارة، هذا أمر سنتعاون عليه جميعا إن شاء الله، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب، أفضّل أستاذ.

المستشار السيد جال بونمر:

شكرا السيد الرئيس.

هو تعقيب بسيط حينما يتعلق الأمر بالإدارة السيد الوزير يحاول أن يجد التبريرات، المسألة ديال الميزانية وديال، ولكن ونحن نحدث المحامي، حينما يتعلق الأمر بالمواطن كنديروا الإكراه البدني وكنديروا الحجز وكنخلبو دار بوه كاع ويمكن كنيشردو الأولاد، وملي نتعامل مع الإدارة كنيقلو ليها الأسباب، وهذا نوع تنزلون السقف السيد الوزير، نعيدو المسائل اللي فيها إلزام الميزانية ديال الدولة أو ديال الجماعات المحلية، كين واحد العدد كبير ديال الأحكام لا تلزم الميزانية ولكن مبعيتوش تقولوها السيد الوزير، هو أن الإدارة ماشي أشباح، الإدارة راها مواطنين وموظفين ومسؤولين، خاصكوم تقولوا بأنه كين واحد المجموعة ديال المسؤولين عديمي الضمير ومرئشين مكيبغيوش ينفذوا الأحكام وكيشردوا أسر، وعندنا واحد مجموعة من الملفات هاذ الشي اللي خصو يتقال، باش نلقاو التبرير لأن الإدارة اشكون اللي قوي الإدارة ولا المواطن؟ شحال ديال المواطنين اللي ترموا في الزناقي وحجز على بيوتهم وسياراتهم لأنهم الطرف الأسهل، لا احصنا نكونوا جريئين وتقولوا بأن كين التاقل ولا تقلل من العدد السيد الوزير، كين ملفات عديدة ديال مجموعة، كين اللي ورثة اللي المدعين بالحق ماتوا وباقي الورثة تيساينوا، تقولوا الحقيقة لأن اللي خصوا يدار، أنا أطلب شيء واحد السيد الوزير تحتفظوا بالجرأة ديال المحامي ديال البرلماني وتحل الملفات كلها تجيد الملفات كلها، كين ملفات ديال الفساد وعندنا منها واحد الجزء، احنا

يقال بأن القانون أعلى ولا يعلى عليه، كما يقال بأن الإنسان كان هو إنسانا أو مؤسسة أو وزارة كما أعلى فإن القانون والحق أعلى منهم، في هذا الصدد لا يجادل أحد في الطفرة النوعية والإيجابية التي شكلها إحداث المحاكم الإدارية ببلادنا من خلال مساهمتها في ترسيخ عدد من المبادئ القائمة على العدل والإنصاف وضمان الحقوق والحريات، لكن الملاحظ أن هذا النوع من القضاء لازالت تعترضه صعوبات من قبيل عدم تنفيذ الكثير من الأحكام في غياب الآليات الكفيلة بإجبار الإدارة على التنفيذ في حالة امتناعها عن ذلك، مما يطرح أكثر من سؤال حول الجدوى من اجتهاد القاضي الإداري في إيجاد الحلول الناجعة للقضايا المعروضة عليه بشكل يتلاءم وصون الحقوق والحريات المشروعية.

إذا كانت هذه الأحكام لا تنفذ رغم حيازتها لقوة الشيء المقضي به ورغم صدورها باسم جلالة الملك، ولذلك فالصعوبات التي لازالت تواجه تنفيذ الأحكام الصادرة في مواجهة الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية تفرض في اعتقادنا العمل على مراجعة القواعد الإجرائية المعمول بها لإيجاد حل لهذه الإشكالية.

وعليه نسألكم السيد الوزير عن مدى استعداد وزارتم لتأسيس مرحلة جديدة تلزم الإدارة العمومية بالإذعان للأحكام الإدارية الصادرة ضدها وتقطع مع عهد احتقار المقررات القضائية الحائزة لقوة الشيء المقضي به

ثانيا، وهل بإمكانكم نشر مجموع الأحكام القضائية النهائية والمبالغ المحكوم بها لفائدة المتقاضين وذوي الحقوق؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار المحترم، أولا لا ينبغي القول بأن جميع الأحكام الصادرة عن القضاء ضد الإدارة هي محل تلوؤ وتمنع من هذه الإدارة في التنفيذ، صحيح هناك العديد من الأحكام التي ما زالت تتطلب التنفيذ كما أنه صحيح أيضا هناك أحكام كثيرة تنفذ، وبالطبع فملا ينفذ له أسباب، دون أن يعني ذلك أنني أقدم مبررات لعل الأمر هنا يتعلق على عدة إجراءات إدارية ومالية مرتبطة بالميزانية العامة أو ميزانية الجماعات المعنية المطلوب التنفيذ عليها، وفيكم السادة المستشارون والمستشارات العديد من الرؤساء ويعرفون الإكراهات التي تقع على كاهل الميزانيات في مثل هذه الأحوال.

طبعنا وزارة العدل والحريات واعية بأهمية تنفيذ الأحكام لأنه لا قيمة لأحكام لا نفاذ لها، وبالطبع فإن هناك مجموعة من التدابير الإدارية التي كانت موجودة والتي سنعمل على تطويرها لضمان التنفيذ اللازم للأحكام القضائية لكن هناك توجه يروم وضع مجموعة من الإجراءات ذات البعد القانوني من

تعلمون أن القوانين الحالية لا تنظم هذا الحق وبالتالي لا تتوفر الضابطة القضائية والمحكم الإمكانية كي يتصل المتهم بعائلته أو محاميه مما يفترض تعديل تشريعي في المسطرة الجنائية يلزم المحاكم الضابطة القضائية بوضع خط هاتفي رهن إشارة المتهم، ففي انتظار المحييء بهذا القانون الذي سينظم هذا الحق، فهل السيد الوزير المحترم، بإمكانكم أن توجهوا دورية وزارية عن طريق مديرية الشؤون الجنائية حتى تضمن حقوق الدستورية للمعتقلين؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار المحترم،

أشكركم على تهنئتم وأرجو الله تعالى أن يوفقي لأكون عند ظن صاحب الجلالة وكافة المغاربة الذين يعولون على هذا الحكومة في تحقيق آمالهم في إقرار العدالة الحقة.

بالنسبة لسؤالكم أعتقد بأنه يتعلق بأداء الغرامات هكذا فهمت من خلال ما توصلت به ومع ذلك سوف أحاول أن أختصر لأصل إلى الجواب على ما تفضلتم به شفويا، فيما يتعلق بأداء الغرامات حينما يكون هناك حكم حائز على قوة الشيء المقضي به، وقد قضى بغرامة معينة فإن الدولة من حقها أن تستخلص الغرامة المحكوم بها بجميع الوسائل القانونية ومن ذلك وسيلة الإكراه البدني الذي يبقى آلية احتياطية وأخيرة لجبر المحكوم عليه على أداء الغرامات المستحقة لفائدة خزينة الدولة، وبالطبع فإنه لا يمكن اللجوء إلى الإكراه البدني إلا بعد إنذار المحكوم عليه وإمهاله كما تنص على ذلك المادة 640 من قانون المسطرة الجنائية، إمهاله شهر كامل من أجل أداء ما بذمته حتى إذا ماطل في ذلك فإن المسطرة تجري مجراها، وبالتالي فإن من جملة ما يمكن أن يحصل هو أن يخضع الاعتقال، لكن بإمكان المعني بالأمر أن يطلع في إجراءات الإكراه البدني، ومجرد الطعن يوقف التنفيذ.

بالطبع أيضا فإن المشرع في المادة 66 وهذا فيه جواب على سؤالكم فيما تفضلتم به آنفا، المادة 66 من قانون المسطرة المدنية كما عدلت منذ حوالي 3 أشهر، نصت على وجوب إخبار كل شخص تم القبض عليه فوراً وبكيفية يفهمها بدواعي اعتقاله، وبحقوقه، ومن بينها حقه في التزام الصمت، إضافة إلى حقه في الاستفادة من المساعدة القانونية، ومن إمكانية الاتصال بأحد أقرابه وبطلب تعيين محام وإن لم يكن باستطاعته أن يعين محامي، فإنه بإمكانه أن يطلب تعيين محام في إطار المساعدة القضائية.

هذه مقتضيات حديثة العهد، وللأسف الكثيرون يجهلون، ونحن حريصون على تطبيقها، وأؤكد لكم أن اجتماعا التأم بمقر الوزارة بين وزير العدل والحريات وبين جمعية هيئات المحامين بالمغرب، وتطرقنا إلى هذا

نطالب غير تبقى الجراة ويبقى السقف، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير العدل والحريات:

أنا معاك السيد المستشار، هل تفضل بأن تزور مكنتي وتعرض علي هذه الملفات التي تقول بأن فيها فساد وأن سبب الامتناع عن التنفيذ إنما يرجع إلى انحراف ضمير بعض الأشخاص الذين يشرفون على تنفيذ هذه الأحكام؟ أبسط يدي عارضا عليك أن تتعاون معي وسترى حجم جرائي إن شاء الله، أرجو أن تتسم أنت بالجراة وأن تأتي في الجلسة المقبلة وأن تأخذ الكلمة برسم الإحاطة وتحدث عن عدم تعاون وزير العدل والحريات معك إذا أنا لم أفعل ذلك.

أما أن تقول لي أنني ينبغي أن أتسم بالجراة فهذه نصيحة أقبلها منك وأقبلها من الجميع لأنه لا أحد منزه أن توجه له النصيحة، وأرجو أن أكون جريئا في التعاطي مع كل القضايا التي تعرض علي، كما أرجو من الجميع أن تتسم بهذه الجراة خدمة لبلادنا وتخليقا للحياة العامة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. السؤال الموالي السؤال السادس موضوعه الاعتقالات التعسفية التي تطال ذوي الغرامات دون إخبار حتى عائلتهم، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الإتحاد الدستوري فليفضل السيد رئيس فريق الإتحاد الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

أتمنى إيلا بقى ليا شي وقت أن تحتفظ بيا له للتعقيب إيلا..

السيد الوزير أو السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارين،

أيها الحضور الكريم،

السيد الوزير المحترم أهنتك من صميم القلب على الثقة المولوية التي حظيت بها بتعيينكم على أهم القطاعات الوزارية، التي أتمنى خالصا أن يوافقكم الله في تدبير شؤونها وأنه بتصریحكم لوسائل الإعلام الوطنية بأنكم تعتمون فتح حوار وطني حول خطة العدالة بكل الجهات والأقاليم وياشرك الجميع.

السيد الوزير، عرفناكم دائما كمحامي وكبرلماني من المدافعين عن حقوق الإنسان، وحق كل مواطن في شروط المحكمة العادلة، كما أن دستور فاتح يوليو أعطى الحق للمتهمين المعتقلين في الاتصال بعائلتهم قصد الإخبار.

السيد الوزير المحترم،

الموضوعية في الجواب وأن يطبق الوزير ما يقول.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير العدل والخريات:

سيدي المستشار،

الكلمة مسؤولية، ولا يمكن أن نتصور أن وزيرا مسؤولا، بل إنسانا مسؤولا، يمكن أن يقول أشياء لا يستطيع إنجازها.

بالنسبة لي، أقول لكم والله على ما أقول شهيد لن أقول إلا ما أعتقد، وبالطبع ما أعتقد هو أن هناك مشكل فعلا في الموارد البشرية لدى المحاكم، وأعتقد أنه حينما يتعلق الأمر بإصدار أحكام في وقت متأخر من الليل، وقد تأتي كما تفضلتم أي الحكم بكفالة معينة قد يتعذر أحيانا أداؤها لعدم وجود من يكون مكلفا بالصندوق، أعتقد أن هذه من جملة المشاكل التي أترتم الانتباه إليها، سنعرضها ونرى كيف يمكن أن نحلها، وأرجو أن نوفق في ذلك لأنه ليس بإمكاننا أن نحل كل المشاكل.

هناك مشاكل متعددة، وبالطبع لا يمكن لنا نظريا، أقول نظريا، أن نعين بعض الموظفين ليرابطوا الليل والنهار، 24 ساعة، حتى إذا ما صدر حكم بهذا الذي تفضلتم به يمكن لهم أن يكونوا رهن إشارة الناس، هذا غاية عظيمة وهدف نبيل لكن هل سنستطيع أن نشخص هذا؟ هذا سنسعى إلى ذلك، ونرجو الله أن يوفقنا، وبالطبع في حدود الإمكانيات المتاحة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع، موضوعه تعيين المحكمين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، فليفضل.

المستشار السيد مولاي الحسن طالب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار الجهود التي تبذلها وزارتم لترسيخ ثقافة الصلح والتحكيم لفض المنازعات الناشئة بين الأفراد والمؤسسات الاقتصادية، وعلى الخصوص في ميدان الأعمال، نلاحظ أن الاختصاص المسند للوكلاء العامين للملك بمختلف المحاكم ببلادنا فيما يخص تعيين المحكمين تعثره بعض النواقص، تتجلى في معظم الأحيان في عدم كفاءة هؤلاء المحكمين وهنا أقصد الاختصاص، وبعدهم كل البعد عن القضايا المطروحة.

وعليه، فإني أسألكم السيد الوزير: لماذا لا يتم إسناد اختصاص هؤلاء المحكمين للوكلاء العامين بمحكمة الاستئناف التجارية بدل الوكلاء العامين

الموضوع وأخذ منا زمتنا غير يسير، نطالب المواطنين بأن يعوا حقوقهم، ومن جهمتنا سنعمل على أن نتواصل مع وزارة الاتصال من أجل تنظيم حلقات تقوم بتقديم هذه المقترحات للناس حتى يعونها.

وبالطبع فإن هذه المقترحات أساسها وأصلها هو الدستور الذي نص عليها وجاءت هذه النصوص التعديلية التي أشرت إلى بعضها تجسيدا للدستور الجديد الذي ضمن حقوقا جديدة للمواطن.
شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السيد المستشار هل لكم تعقيب؟

المستشار السيد إدريس الرازي:

شكرا السيد الرئيس.

نتشكر جزيل الشكر السيد الوزير المحترم، لأن الإشكالية المرتبطة بحقوق المعتقلين أو المتهمين، مثلا مجال الكفالة، الكفالة تعلمون أن هناك نصوصا تنظيمية تنظم الديمومة بالنسبة لصناديق المحاكم، لتبقى رهن إشارة المحكمة والمواطنين حتى خارج أوقات العمل.

الملاحظ السيد الوزير المحترم أن هناك قضايا وملفات تتأخر الهيئة، بعد ما تتكون الهيئة تتأخر بعض المرات حتى الرابعة صباحا أو 3 الصباح باش تبت في تلك القضية، آش تتلقاو؟ تتلقاو مثلا في آخر المطاف أنه ذاك القضاة تبحكموا بالسراح وبالكفالة، ومللي تتقلبوا على ذاك السيد اللي في الصندوق اللي غادي يدير الديمومة ماكين شاي، إذن أو تتكون قضية جات إلى المحكمة الجنائية من بعد تقضى فيها بعدم الاختصاص وإحالتها على المحكمة الابتدائية، ونلاحظ مرة أخرى على أن المسؤول على صندوق المحكمة المعنية لا يلتزم بالمداومة.

لهذا، نلتمس منكم السيد الوزير تنظيم هاذ الأمر بنص تشريعي لا تنظيمي، لإلزام المعنيين بتوفير الديمومة، وهذا كله لفائدة المتقاضين وضمان حق المتهمين، محاكم الضابطة القضائية وضع خط هاتفي رهن إشارة المتهم في انتظار المجيء بهذا القانون الذي سينظم هذا الحق، فبإمكانكم مرة أخرى أن توجهمو دورية وزارية عن طريق مديرية الشؤون المدنية باش هاذ الناس يبقوا يلتزموا، لأن السيد الوزير شحال من مرة شي واحد تبغني يحط الكفالة مللي تيمشي ذاك السيد اللي ملزوم عليه باش يجلس، آش تيلقي؟ تيلقي ما كاينش ذاك السيد اللي غادي يشد منه تلك الكفالة، فتضطرب ذاك القاضي باش يشد هو الكفالة ويمشي ذاك السيد، وهذه إشكالية كايته، علاش احنا طرحنا هاذ السؤال السيد الوزير؟ لأن هنا وهمكم في طرحه هذه الأسئلة هو أن نحمل هموم ومشاكل المواطنين وتحمل معكم، بصفتمك مسؤول عن القطاع بشكل موضوعي، وأعلم أن تكرار بعض الأسئلة تأتي كون بعض الوزراء يأتون ويقول جوابا بطريقة ملتوية وغير مقنعة، ويبقى الإشكال مطروحا، ونريد وفي عهد هذا الدستور أن تكون

المحکم، وحرص على الإبقاء على التحكيم باعتباره مهمة وليس مهنة يسندها للأطراف بملء إرادتهم وفي حدود الضوابط التي وضعها القانون وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد مولاي الحسن طالب:

شكرا السيد الوزير.

أولا في بسط السؤال وضحنا أنه التساؤل ديالنا في هذه القضية لا يعني أنه تجرح للوكلاء العامين أو عدم الكفاءة، هذا الشيء احنا كنفولوه لأنه في المحاكم التجارية يعالجون المشاكل التجارية ومشاكل الأعمال أكثر ويمكنهم أن نستفيد من هذا المعطى.

فيما يخص وكما تعلمون أن جميع العقود التي تبرم مع الشركات أو المؤسسات الأجنبية نجد فيها بند واضح وصرح في الأخير قبل اللجوء في حالة نزاع قبل اللجوء إلى المحاكم لا بد أن نمر بلجنة التحكيم، وهنا كما تعلمون أن مراكز الصلح والتحكيم في الغرف المهنية قد أنشئت منذ مدة ولم تقم بواجبها، وهنا نطلب منكم السيد الوزير أن تعينوا محكمين ذو كفاءة لتسيير هذه المراكز حتى لا تبقى غير منتجة شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة في الرد على التعقيب.

السيد وزير العدل والحريات:

أشكر السيد المستشار المحترم على ما تفضل به من إفادة في موضوع المحكمين لدى هذه الغرف، وبالطبع فإن وزارة العدل والحريات ستأخذ هذا التوضيح وهذه الإشارة لتقوم بالنظر في ما يمكن فعله وتجاوبه الضروري مع ما تفضلتم به من اقتراح وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

باسمكم أشكر السيد وزير العدل والحريات على هذه المساهمة القيمة في هذه الجلسة المباركة، وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع السكني والسؤال الآتي الأول حول مآل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المغربية من أجل إحصاء وترميم المنازل المهتدة بالانهيار، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

الوقت مضبوط السيد المستشار بدقة، ولا يمكن أن نقاطع الناس في أفكارهم لا في الكلمات دياهم لا بد من تبليغ الرسالة لأنه الهدف من السؤال أو من الجواب هو تبليغ الرسالة.

إذن الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال المتعلق بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل إحصاء وترميم المنازل المهتدة بالانهيار فليتفضل السيد المستشار مشكورا.

للملك؟ ألا ترون أن هذا الاختصاص إن أسند للمحاکم التجارية سيكون أكثر فعالية نظرا للتجربة الكبرى في هذا الميدان؟ وهل لدى وزاراتكم أي تصور لإنجاح تجارب غرف التجارة الصناعة والخدمات فيما يخص مراكز الصلح والتحكيم؟
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل والحريات:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

أود في البداية أن أبين أنني لا أفهم الفرق بين الوكيل العام لمحاکم الاستئناف العادية وبين وكيل عام لدى المحاكم التجارية، أعتقد بأن من لديه الوسائل للبحث في سوابق والمعطيات المرتبطة بالمرشح لكي يكون محكما هو الوكيل العام لدى محاکم الإستئناف لأنه وللأسف الشديد بالنسبة لوكلاء الملك والوكلاء العامين لدى المحاكم التجاري والمحاكم التجارية الإستئنافية، لديهم اختصاصات أسندها لهم القانون خاصة مدونة التجارة لكنها لحد الآن لم تفعل، حينما أشرفنا على الافتتاح الرسمي للسنة القضائية بالمحاكمة التجارية الإستئنافية بالدار البيضاء، أثار السيد الوكيل العام هذا المشكل ووعدنا بفتح حوار من أجل وضع الصيغة الملائمة لتفعيل الاختصاصات الموكلة للسادة وكلاء الملك لدى المحاكم التجارية والسادة وكلاء العامين لدى المحاكم التجارية الإستئنافية.

بخصوص الجواب المباشر على سؤالكم، أفيد بأن القيام بمهمة التحكيم ليس حكرا على فئة المحكمين المقيدين بالقوائم التي توجد لدى السادة وكلاء العامين للملك، ذلك أن الأطراف أحرارا في اختيار المحكمين من هذه القائمة أو غيرهم، وبالتالي فإن المشرع توخى خلق آلية لتسهيل مهمة رئيس المحكمة حينما يلجأ إليه أحد الأطراف في إطار مقتضيات الفصلين 4.327 - 5.327 قصد تعيين أو إتمام تشكيل هيئة التحكيم بحيث يسهل عليه الرجوع لقائمة المحكمين المشار إليهم في ما سبق بدل الاحتكام لمعلوماته الشخصية، ومن ثم فإن مهمة الوكيل العام للملك ليست قطعا تعيين المحكمين، بل فقط استقبال تصاريحهم وعند الاقتضاء إجراء ما يلزم من شأنها من أبحاث اعتبارا لما هو محمول له قانونا من صلاحيات وإمكانات.

وأما صلاحيات التعيين فترجع لرئيس المحكمة الابتدائية أو رئيس المحكمة التجارية الذي يتم اللجوء إليه بحسب الحالات المقررة قانونا لتعيين المحكم، وله في هذه الحالة أن يرجع لقائمة المحكمين المشار إليها، علما أنه ليس هناك ما يمنع من أن يقوم رئيس المحكمة من تعيين محكم خارج القائمة المذكورة، لاسيما إذا تلقى اقتراحا من طرفي التحكيم بتعيين محكم معين، غير أن ما يجب التركيز عليه هو أن التشريع الوطني مجارة منه لما يجري به العمل في مختلف التشريعات المقارنة المنظمة للتحكيم كرس مبدأ حرية الأطراف في اختيار

برنامج تشاركي للتدخل في هذا الموضوع وذلك على أساس منظومة قانونية ومؤسسية تحدد مهام كل متدخل ونشتغل على تطوير هذه المقاربة، هناك ما حدث مثلا بالنسبة لحي الجانات بفاس، حيث تم وضع برنامج على مدى 3 سنوات بكلفة بلغت 150 مليون درهم يتضمن ترحيل الأسر، وهذا أمر ليس بالهين، القيمة بالبنائات المهدة وكذلك يتضمن تقديم دعم مادي مباشر للأسر المعنية وفي كثير من الأحيان استفادتها من السكن الاجتماعي أو من وحدة سكنية تدخل في إطار السكن الاجتماعي بكلفة 140 ألف درهم.

بالطبع سنعمل على تعميم تدريجي لهذه المقاربة بالنسبة لكل الأحياء وفي القريب العاجل وذلك في تلك المقاربة المتعلقة بسياسة المدينة التي نريدها مقارنة تجعل أن إعادة هيكلة الأنسجة القديمة ولكن كذلك السكن غير اللائق أن يكون في صميم سياسة المدينة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

نشكركم السيد الوزير على جوابكم، وليس لنا أدنى شك في حسن نواياكم واشتغالكم داخل هذه الوزارة الجدية بالنسبة إليكم، ولكن ما أردنا التأكد عليه من خلال السؤال المطروح عليكم هو أن هذه المنازل العتيقة التي تعتبر إرثا تاريخيا مغربيا أصيلا يجب الحفاظ عليه دون أن يشكل ذلك خطرا على حياة السكان والمواطنين على العموم.

فهناك السيد الوزير بعض المنازل يبلغ تقريبا أكثر من 200 سنة العمر ديالها، إذن هذه المنازل يمكن أن تشكل خطرا على حياة السكان والمواطنين، ولذلك فإن افتتاح هذه المنازل بدقة وكذلك المآثر التاريخية والأسوار التي تحيط بالمدن العتيقة على العموم هي مسؤولية كما جاء في جوابكم ديال قطاعات مختلفة ومتخصصة خاصة إذا تمعنا في إعادة بناء ما يجب إعادة بناءه فهو مسؤولية العديد من المتدخلين ومن الجهات من وزارة الإسكان ووزارة الثقافة ووزارة الداخلية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى آخره، وهذه التركيبة لابد أن تتطلب تنسيقا فعليا وجاد من أجل الوصول إلى الهدف المنشود وهو حماية أرواح المواطنين والحفاظ على هذه المآثر والمعالم التاريخية بهذه المدن العتيقة.

وهذا السيد الوزير لن يتأتى إذا لم تكن عندكم معطيات واضحة ودقيقة وحلول ملموسة حول برنامج حماية هذه الدور الآهلة للسقوط في مجموع المدن، خاصة المجالات العتيقة منها وذلك من خلال برامج للتدخل معقولة مؤسسة على الالتزامات الواضحة والمرتبطة بأجندة مضبوطة تكريسا لمنطق الشفافية في تدبير هذا الملف وبعث الثقة في ساكنة هذه المجالات العتيقة بإمكانه أن يعيد جزء من الحيوية إليها، وشكرا السيد الوزير.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

طبقا لمتنقيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يشرفني أن أحيل عليكم السيد الوزير السؤال التالي.

السيد الوزير المحترم،

إنه من المؤسف حقا أن نعود إلى التذكير مرة أخرى بموضوع المنازل المهدة بالسقوط والانهيار خصوصا في الأحياء العتيقة، حيث سبق أن طرحت العديد من الأسئلة في الموضوع إلا أن الأجوبة لم تكن شافية وكافية أو لا تحمل أرقاما ومعطيات محددة في ظل إجراءات استعجالية للحد من هذه الظاهرة التي راح ضحيتها العديد من المواطنين الأبرياء.

السيد الوزير،

ونحن في فصل الشتاء وما يعرفه هذا الفصل من تساقطات مطرية وتقلبات جوية نسائلكم عن الإجراءات التي ستعتمدها حكومتكم من أجل إحصاء هذه المنازل وإصلاحها وإخلاء المنازل المهدة بالسقوط وإعادة إسكان قاطنيها حتى يمكننا تفادي الكوارث التي عرفتها العديد من المدن المغربية خلال السنوات السابقة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة على السؤال تفضلوا.

السيد نبيل بنعبد الله وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارين المحترمين،

يسرني أن أتوجه لكم بهذا الجواب حول مشكل أساس يتعلق بالدور الآهلة للسقوط والمؤشرات التي تنوفر عليها اليوم وهي ليست إحصائيات نهائية تقول بأن هناك ما يناهز 114 ألف وحدة سكنية مهددة بالانهيار، وهذا التهديد في الواقع أصناف ودرجات مختلفة بحيث أن خطورة هذا التهديد متفاوتة، وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول بأنه سنويا هناك تهديد قوي كبير ضخم يهم ما بين 200 و500 وحدة سكنية.

العوامل معروفة التي تؤدي إلى هذه الظاهرة سن المباني أي أنها مباني قديمة، وغياب الهياكل الداعمة للبنائات وكذلك في عدد من الأحيان ضعف جودة مواد البناء، اليوم احنا نسعى إلى أنه نقوم بإحصاء حقيقي لهذه الظاهرة لكن هناك صعوبات لأنه الأمر يتطلب إمكانيات مادية هائلة ويتطلب إضافة إلى ذلك تعاون وإشراك المعنيين بالأمر، لا يتعين أن ننسى بأن الأمر يتعلق بممتلكات خاصة وبالتالي من الصعب على الدولة أن تتدخل في بعض الحالات، في حالة رفض المعنيين بالأمر وهذا كثيرا ما يقع.

الآن نحن في وزارة الإسكان والتعمير وسياسة المدينة قمنا بإعداد

هذه الأسس مقارنة مع وضع مدتنا ومجالتنا الحضرية اليوم التي تتسم: أولاً، التفريط في التراث العتيق لمدنا العتيقة التي تلاشت أو كادت أن تتلاشى؛

ثانياً، فشل مشاريع التأهيل في غالبية مدنا؛
ثالثاً، انتشار أحزمة البؤس بمدارات المدن وتحويل المدن القديمة إلى مراكز للفقر والهشاشة؛

رابعاً، غياب التخطيط المحكم لتوسيع المدن؛
خامساً، انتشار البناء العشوائي؛

سادساً، نقصان وانعدام المرافق العمومية؛

سابعاً، إنتشار النقط السوداء في كل الأماكن داخل فضاءاتنا الحضرية.

ترتب عن هذا من نتائج حيث نلاحظ، إنتاج الانحراف والجريمة، استفحال أزمة النقل الحضاري، تعقيد إشكالية الحركة والمرور داخل المجال الحضاري، صعوبة التغلب على النفايات والتطهير والأزبال، تزايد مخاطر سوء التجهيز بوجود أسلاك في (haut tension)، غياب المواقف الكافية، غياب الأنظمة المعيارية الداخلية بكل مجال حضاري.

السؤال، السؤال في شقين:

أولاً، ما هي تصوركم لسياسة المدينة المغربية؟

ثانياً، ما هي الآليات التي تتوون وضعها لبناء جسور التواصل والتنسيق بين الفاعلين المدعمين المتدخلين والتحكم فيهم؟ وشكراً.

السيد رئيس الجلسة

شكراً، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

أرجوكم مرة أخرى تكييف السؤال مع الوقت المخصص لكي لا نخرج مع زملائنا الآخرين الذين ينتظرون طرح أسئلتهم شكراً.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكراً لكم السيد الرئيس.

شكراً لكم السيد المستشار المحترم على هذا السؤال الذي يكتسي آنية كبيرة وأعتقد أنه من خلال عرضكم يتبين أن هناك طابع عرضاني لهذه السياسة وأن هناك تعدد المتدخلين مما يقتضي بداية أن نسير في اتجاه حوار وطني نقاش وطني حقيقي يشرك كافة المتدخلين في هذه المسألة وهو حوار لا يتعين أن يدوم لمدة شهور لأن هناك عمل ينتظرنا، وهناك إنتظارات لدى المواطنين والمواطنين، وهناك كذلك تراكبات، وهنا يكفي أن نشير مثلاً إلى الحوار الوطني حول إعداد التراب أو حول تهيئة المجال التي تم قبل سنوات وكذلك هناك دراسات متعددة في الموضوع، علينا أن ننتقل منها لنشرع في القريب العاجل في العمل.

سياسة المدينة هي وضع إستراتيجية شمولية مندمجة تشرك كافة المتدخلين من أجل أن تتوفر على مدن إدماجية Inclusive مدن قادرة على أن توفر شروط العيش الكريم وشروط العدالة الاجتماعية من داخل

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة عن التعقيب، أتفضلوا.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

أعتقد أنكم تركزون كثيراً على ما يسمى بالأنسجة العتيقة والقديمة أي بالمدن القديمة في عدد من الحواضر، وتأكدوا أن هذا مشكل أساس، هناك تجربة مدينة فاس، حيث خصص لذلك أداة مؤسسية للتدخل (ADER) ونتمنى أن تتوفر بالنسبة لكل المدن المغربية التي تتوفر على أنسجة قديمة على أداة للتدخل وكذا في إطار شراكة مع المنتخبين، مع السلطات المحلية ومع باقي القطاعات على خطة حقيقية عميقة لنشرع في الاهتمام أكثر بهذا الموضوع، خاصة أنه ليس فقط موضوع تاريخي، أثري أساسي ولكنه موضوع كذلك قد يهدد بحياة المواطنين والمواطنات. وشكراً لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الآتي الثاني موضوعه إضافة سياسة المدينة لمهام وزارة الإسكان، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي، فليفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

من المؤشرات الجادة والجديدة التي أتت بها الحكومة هو لأول مرة تعلن إعلانها في إطار سياسة عمومية بسياسة المدينة.

بداية أريد أن أستسمح السيد الوزير لأن السؤال الذي توصلتم به كان مقتضياً جداً والهدف هو أن تحيطونا بتصوركم لسياسة المدن، فلذلك اسمحوا لي وفي نفس الوقت أعتمد على ذكائكم ويقظتكم وبداهتكم في طرح السؤال بشكل نوعاً ما مفصلاً لإغناء النقاش.

سياسة المدينة تعني فضاء للعيش والإبداع والحرية والمواطنة، وذلك عبر أسس كاد أن يتم عليها الإجماع، الأول يتعلق بالتحكم في أنظمة التعمير.

ثانياً، سياسة ثقافية مندمجة ومنتشرة؛

ثالثاً، جعل المجالات الحضرية مجالات للتربية؛

رابعاً، وضع سياسة صحية متكافئة؛

خامساً، تحقيق السلم والأمن داخل المدن وداخل المجال الحضري؛

سادساً، السياسة البيئية الملزمة؛

سابعاً، توفير شروط الانتقاء للمجال المحلي وضرورة المساهمة في بنائه ك مجال مشترك للجميع بجميع شروطه وتحقيق الكرامة والإنسانية في أفق العيش والمواطنة.

ثانيا، التفكير في وضع بنك عمومي لإنعاش السكن؛
ثالثا، تأطير الأكرية أو الكراء بقصد التحكم في المضاربات؛
رابعا، تقوية التضامن وتجديد نسيج حضاري، المدن العتيقة، الدور الآهله بالسقوط؛
خامسا، جعل الجماعات الترابية فاعلا في سياسة سكنية اجتماعية لكل المدن؛
سادسا، إعطاء دفعة قوية في مشروع الجهة الموسعة لتتكفل الجهات بمل مشاكلها؛
سابعا، تسوية وتحسين الهيكل الحضري - الكرونو السيد الرئيس - تسوية وتحسين الهيكل الحضري؛
ثامنا، إعادة تأسيس العدل الاجتماعي، عبر وضع سياسة جديدة للتنمية الحضرية أو نموذج جديد للتنمية الحضرية، تكثيف في إنتاج السكن الانتقالي الذي غير وارد في السياسات الحكومية السابقة ويتعلق بسكن الطلبة وسكن الشباب الجدد في العمل المتخرجين الذين الآن ضحية الإبتزازات عن البحث عن السكن وبالخصوص الشبان والمتزوجين الجدد.

المقترحات.

تقترح عليكم، السيد الوزير، في خلال هذه السياسة الجديدة للمدن الجديدة:
1. الدعوة إلى ندوة وطنية حول سياسة المدينة حيننا، لأنكم قاتم بضرورتها ونحن نشاطركم؛
2. وضع مخطط استراتيجي للمدينة كما يتصورها المغاربة بجميع شروطها تنتج في آخر المطاف قدرة على بلورة الإنسان المغربي، المواطن الصالح والحر وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار.

ربحا للوقت أقول لكم بأنه في إطار هذا الحوار الوطني الذي نريده حول مسألة سياسات المدينة بالطبع سيكون دور هام للسيدات والسادة المستشارين في الإدلاء بأرائهم ونعول كثيرا على مقترحاتكم في هذا المجال، خاصة أنكم مصدر أفكار غنية ولكنكم كذلك تتدخلون بشكل ملموس في الحياة المحلية لهذه المدن، وإذن نرحب بكل الاقتراحات التي قدمتموها وتتمنى الاعتماد عليها في المستقبل القريب، بما في ذلك ما يتعلق بالسكن في جزئه المخصص لبعض الفئات وهناك بعد حين جواب على سؤال يخص هذا

هذه الفضاءات الحضرية.

هذا يعني ليس فقط الإهتمام بالشق الذي تختص فيه وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة أي السكن، السكن غير اللائق، السكن العشوائي إلى غير ذلك، هذا أمر أساسي، ولكن الأمر يتعلق كذلك بكل ما من شأنه أن يجعل أن تتوفر على مدن متضامنة متوازنة قادرة على أن توفر من خلال سياسات عمومية تشرك المنتخبين، تشرك السلطات المحلية، تشرك كذلك كافة الوزارات الأخرى المعنية، سياسة قادرة فعلا على أن تلبي الحاجيات الأساسية لهذا النسيج الحضري.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة في إطار التعقيب السيد المستشار المحترم. التعقيب دقيقتين السيد الوزير.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

عندي جوج دقائق يظهر لي تلفت بدقيقة السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

عذرا تفضلوا تفضلوا.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

إذا هذا مسألة أساسية اللي من الضروري أننا نهمو بها، اليوم مثلا السكن الغير اللائق، السكن العشوائي كيم ما يزيد على 30% من النسيج السكني ديال بلادنا في الحواضر، وهي إشكالية خصنا نباشروها ولكن خصنا كذلك نكون قادرين أن تكون لنا سياسة إستباقية اللي قادرة أننا نتحكموا ليس فقط في ضرورة الجواب على الطلب السكني اللي موضوع ولكن كذلك أيضا أن تكون لنا نظرة شمولية قادرة على أن نسقط ما يمكن أن يحدث في هذه المدن في العشر سنوات أو 20 سنة المقبلة، وهذا أمر سنسعى إلى إحداثه من خلال عقود أو تعاقفات مع المدن تشرك كافة المتدخلين من أجل أن تكون مبادئ عامة لسياسة المدينة، لكن تدخلات خصوصية بالنسبة لكل فضاء حضري.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الأستاذ أوعمو في إطار التعقيب تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أشاطركم التوجه العام الذي أعربتم عنه ولكن في إطار سياق سياسة استباقية، وفي إطار وضع خطة للمدن الجديدة، نطن أنه من الآن يتعين التفكير في اتخاذ تدابير ومن جملة هذه التدابير التي تقترحها الدفع بالادخار من أجل السكن، هذا الجانب الذي يعتبر نقطة انطلاق لكل سياسة سكنية كيفما كان نوعها.

وتعلمون ذلك، وذلك يعود إلى ظهور 1961 ثم إلى دورية وزارية جاءت لتؤكد هذا الموضوع، هي المبدأ الأساسي هو المرونة، المرونة من أجل أن نترك المجال للمعنيين بالأمر ليتكفوا من التوفر على ما ينص عليه الدستور اليوم من حق في سكن وفي العيش كذلك.

من تم هناك السماح بالبناء رغم تعذر توفر بعض العناصر، مثلا الهكتار الواحد كما تعلمون، وهناك تعامل لين مع هذه المسألة عندما لا تكون هناك توفر للمساحة المطلوبة.

كذلك، من التدابير الإستراتيجية لمعالجة هذه الإشكالية بالعالم القروي، تشتغل الوزارة بمعية شركائها على وضع مقارنة جديدة تعتمد على إحداث لجنة إقليمية تعنى بوضع تصور شمولي يروم معالجة استباقية لعملية البناء في الوسط القروي، وهناك كذلك إرادة في بلورة برامج سكنية موجهة للعالم القروي، وهذا أمر أساسي، لأنه في إطار ما تقوم به الدولة اليوم من أجل القضاء على السكن العشوائي، السكن غير اللائق، مدن بدون صفيح، هناك ضرورة أن نشتغل في بداية الموضوع، أي عند نشأته في عدد من المراكز القروية، ومن أجل ذلك هناك ضرورة أن نوفر عرض سكني في هذه المراكز القروية، ونشتغل اليوم على تحديد معالم هذا العرض القروي.

ثم هناك ضرورة أن نعمل على تغطية العالم القروي بوثائق التعمير، وهذا من المشاكل الكبيرة المطروحة اليوم، وهو مطروح كذلك حتى بالنسبة للمدن الكبيرة اليوم، لكن في العالم القروي هناك اشتغال أساس يتعين أن يتم على مسألة التعمير والتوفر على وثائق التعمير لتتمكن من سن سياسة واضحة على هذا المستوى.

وأخيرا، وعيا من الوزارة بالظروف الاجتماعية للمواطنين والمواطنات بالعالم القروي، تم وضع كذلك إطار قبل مدة، إطار لمساعدة ومواكبة المعنيين بالأمر، سواء من خلال مهندسين معماريين أو تقنيين أو غير ذلك. يتعين الاعتراف بأن هذه الإجراءات لم تؤدي أكلها كما كان مطلوبا، وأنا بصدد مراجعتها، وتنمى أن نوفر أداة لمواكبة المعنيين بالأمر تكون أكثر فعالية في المستقبل.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة لأحد السادة المستشارين من أجل التعقيب.

المستشار السيد بناصر أزكاغ:

شكرا السيد الوزير على هذا الجواب.

أنا غير بغيت نعطيك السيد الوزير، أن في إقليم خنيفرة عندنا جاعة قروية فقيرة، ومعظمها بحال جاعة سبت آيت رحو، مولاي بوعزة، أكموس، حد بوحوسوسن، إلخ...

أن جاعات ما عندها حتى تصميم نمو، والوكالات الحضرية تنطبق عليها نفس المعايير ونفس الملف بحال المدن الحضرية، وهذا مشكل عائق، بحال

الموضوع.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. السؤال الثالث موضوعه تبسيط مساطر البناء في الجماعات القروية للمستشارين السادة: بناصر أزكاغ، عبد الحميد السعداوي، الهاشمي السموني، سعيد أرزقي، فليفضل أحد السادة المستشارين الأستاذ أزكاغ تفضل.

المستشار السيد بناصر أزكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

يعتبر قطاع التعمير من القطاعات الأساسية في مجال التنمية وإنعاش الاستثمار وخلق فرص الشغل، وإذا كنا نثمن الجهود التي قامت بها الحكومة في السنوات الأخيرة في مجال التعمير، سواء من حيث فتح العديد من الأوراش في المدن والقرى على حد سواء وما صاحب ذلك من قوانين تنظيمية.

إلا أن الحكومة في وضعها تلك القوانين لم تراعي الخصوصيات المحلية للعالم القروي، فالرسوم على رخص البناء تشكل عبئا كبيرا على ساكنة البوادي والقرى ناهيك عن الكلفة المادية للمف التعمير بالوثائق المتعددة، والتي يستعصي في غالب الأحيان توفيرها من طرف المواطنين، مما جعل هذا القطاع يعرف ركودا وانتشار البناء العشوائي.

السيد الوزير، نسألكم ما هي إستراتيجية الحكومة لمعالجة مشكلة التعمير بالجماعات القروية في ظل المقتضيات القانونية السير المفعول بها والتي يتم فيها إخضاع الوسط القروي لنفس معايير البناء المعتمدة بالمدن؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

أؤكد لكم على الإرادة الحكومية القوية للنهوض بالعالم القروي، وهي مسألة أساسية، وبموضوع تنميته من خلال العديد من الأوراش والمبادرات التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الوسطين الحضري والقروي، وتهدف بالخصوص إلى تأهيل بعض المراكز القروية.

المبادئ الأساس التي نعتمدها في مجال البناء، أساسا في العالم القروي،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

السيدات المستشارات،

في إطار الشفافية والتساؤل المنطقي، بل ومراقبة الأداء الحكومي، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ندعوكم، السيد الوزير، لإعطاء كشف دقيق لجميع الأراضي التي كانت مجوزة الإسكان وفوتت في إطار تعبئة العقار من أجل إعادة الإسكان والسكن الاجتماعي، علما، السيد الوزير، أن هناك عقارات لوزارة المالية والأوقاف والمياه والغابات ووزارة الداخلية في إطار أراضي الجمع وغيرها.

لذا نسألكم السيد الوزير: هل الوزارة هي التي تتولى التصرف في هذه العقارات أو غيرها؟ وكيف؟
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم على هذا السؤال. عملية تعبئة العقار هي عملية اللي في جانبها تعاقدي، كنعتمد على مسطرة استثنائية للإقتناء، وهذا المسطرة تتم من خلال اتفاقيات بين وزارتنا، ووزارة الاقتصاد والمالية، ومجموعة تهيئة العمران وكذلك الفيدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين، وهنا من الضروري أننا نوضح منذ البدء بأن تدخلنا نحن ليس في بيع وشراء الأراضي، نحن نسعى إلى توفير وعاء عقاري من أجل أن تتمكن من بسط سياستنا السكنية.

على هذا الأساس، ووفقا لهذه المسطرة في الشق المتعلق بالملك الخاص للدولة، تم إلى حدود اليوم اقتناء ما يناهز 8832 هكتار موزعة على 3 أشرطة:

- تعبئة الشطر الأول: تعبئة ما يناهز 3400 هكتار أدت إلى توفير عرض عقاري مهم، مكن من تجاوز نظرة العقار والرفع من وتيرة فتح أوراش الأشغال في عدة مشاريع مبرمجة؛
- الشطر الثاني: تعبئة 1579 هكتار سمحت بتشكيل قاعدة عقارية تم رصدها لمحاربة السكن غير اللائق؛
- ثم الشطر الثالث هو تعبئة ما مساحته 3853 هكتار اللي مكنت من العقار العمومي بهدف:

- إحداث 3 مدن جديدة بكل من الداركة بإقليم أكادير إيدا اوتتان، والساحل بساحل الحياطة بإقليم سطات والعروي بإقليم الناظور؛

- تهيئة 11 منطقة جديدة للتعمير على مساحة 1532 هكتار وإنجاز 28 مشروع سكني مندمج على مساحة 678 هكتار؛

تصاميم البناء، تصاميم الخرسة، المسح الطبوغرافي، والمهندسين دبال المسح الطبوغرافي راه ما كابينش، تيجيونا من بني ملال أو من مكناس أو ما تيجيوش، ورغم أن هذا العائق ناهيكم عن الرسوم اللي هي 20 درهم للمتر مربع، لأن المواطن غير باش يدير بيت ولا مطبخ باش يستقر خاص كاع هاذ الملف باش أسمىتو..

إذن السيد الوزير، احنا رؤساء الجماعات دبال الجماعات القروية يوجدون أمام المطرقة والسندان، واما غادي يمشيو مع المواطن وغادي يحاولو عاود ثاني يتحايلا شوية على القانون، وهذا مشكل، أو لا غادي يجيو من جهة القانون وغادي يخليوا المواطن في مشكلة، وهذا المشكلة أنه المواطن غادي يلتجأ للبناء العشوائي أو لا غادي يخرج إلى الاحتجاجات، واحنا راه تنشوفو، راه تنعيشو هاذ المشاكل.

ولهذا السيد الوزير، احنا نطلب منكم الله يجازيكم بالخير أن تكون واحد اجتماع، أو واحد الدورية ما بين السكنى والتعمير ووزارة الداخلية باش غادي تسهل على هاذ المواطنين هاذ، لا سيما في الجماعات القروية اللي هي ضعيفة، يمكن تبسط هاذ أسمىتو، واحنا مع المواطنين، والمواطنين راكم تتعرفوا دائما إذا ما دارش السكنى أو ما دارش شي حاجة راه غادي يخرج، غادي يشد الحق دبالو إلا بالاحتجاج.

ولهذا، السيد الوزير، تطلبوا منكم ونلح بأن خاص تبسيط القوانين والمساطر، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير لكم الكلمة للرد على التعقيب.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار.

أعتقد أن الكلام اللي قلتوه هو كلام واقعي، والواقع المعيش دبال الساكنة القروية هو هذا بالضبط اللي كنتحكيو، وبالتالي علينا أن نأخذ بذلك.

وفي هذا الإطار، أعدم بأن نجد حلولا معكم بشكل مباشر وكذلك مع وزارة الداخلية من أجل أن يكون هناك تعامل مبني من جهة على ضرورة احترام حد أدنى من القوانين، ولكن من جهة أخرى على ضرورة أن توفر الإطار المناسب للعيش الكريم بالنسبة لسكانتنا في العالم القروي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. السؤال الرابع موضوعه الوعاء العقاري بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال. فليفضل السيد الرئيس مشكورا.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

ومن خلال جوابكم على الأسئلة التي قلتم بأنه غادي تكون إن شاء الله، يعني دفاتر أو شركة ما بين الجماعات المحلية، والتي ذكرتو من خلالها مدينة فاس، وهذا كان مجهود جبار اللي قام به السيد رئيس الجماعة ديال مدينة فاس مع وزارتم وكذلك مع وزارة الداخلية لإنقاذ ما يجب إنقاذه من الدور الأهلة للسقوط، وهذا عمل جد مهم نراهن على إن شاء الله، أن يكون وعاء عقار لسد هاذ المجموعة ديال الخصاص اللي كيتخبط فيه المواطن المغربي.

ذكرتم العمل اللي غادي تقوموا به إن شاء الله، واحنا كلنا أمل أنه دور الوزارة هي مواجة العمران، وكذلك التتبع ديال دفاتر التحملات، دفاتر التحملات، وهذا اللي إن شاء الله، غادي يعطينا لنا آمال باش أنه المواطن الكريم غادي يستفيد من هذا الوعاء العقاري. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة

شكرا لكم السيد المستشار. السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار. تدخلكم الأخير فيه نقط أساسية يتعين أن نأخذها بعين الاعتبار. نحن مثلا في وزارة الإسكان نحتاج إلى ما يناهز 20 ألف هكتار بالنسبة لبسط سياستنا في الخمس سنوات المقبلة، 20 ألف هكتار، إذا لم تخضع الحكومة لمقاربة شمولية التي تجعل أن مختلف المتدخلين، وزارة التربية الوطنية، وزارة الصناعة والتجارة، كل المتدخلين الآخرين عندهم سياسة على هذا المستوى، سياسة مندمجة متداخلة اللي كنجعل أننا مع إدارة أملاك الدولة أننا ما نتفروش على مقاربة اللي تكون شاملة على هذا المستوى، فعلا سنذهب أمام مشاكل حمة في المستقبل القريب، خاصة بالنسبة لندرة العقار.

لذلك، من أجل توفير هذه الأحياء الصناعية، الحاجيات بالنسبة للسكن، الحاجيات بالنسبة للمرافق العمومية ومختلف الوزارات الأخرى التي تحتاج إلى ذلك، هناك سياسة حكومية شاملة، شمولية يتعين أن تتوفر عليها وسنشتغل في هذا الاتجاه، تنمي ذلك في الأسابيع القليلة المقبلة. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. السؤال الخامس والأخير الموجه لكم، موضوعه ضعف وهزالة المشاريع السكنية المخصصة للطبقة الوسطى. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، فلتفضل السيدة المستشارة المحترمة مشكورة.

- وأخيرا، متابعة تنفيذ البرنامج الوطني "مدن بدون صفيح". إذن الأراضي اللي اقتنيها احنا مشات بالأساس في هاذ الشئ هذا، في هاذ السنوات اللي مرت، كذلك تمت تعبئة أراضي تابعة للجماعات السلاوية - هذا نوع آخر من الأراضي - تصل إلى ما يناهز 2466 هكتار، استغل منها 1800 لهيئة المدينة الجديدة ملوسة و360 لإعداد القطب الحضري الجديد بفاس-سايس، و275 وجهت للقطب الحضري لسيدي بيبي بأكادير وما يناهز، أخيرا، 700 هكتار همت تهيئة منطقة الأفشورينغ تامنصورت بمراكش.

وهاذ الأراضي كلها تمت تعبئتها لفائدة مجموعة تهيئة العمران والشركات الفرعية التابعة لها (الشركات الجهوية)، والتي تتولى حصريا اقتناءها وتبئتها وتوظيفها في تلبية الحاجيات السكنية ومحاربة السكن غير اللائق، ولكن كذلك تطوير الشراكة مع المنعشين العقاريين الخواص، لأن جزء من هذه الأراضي كياخذوها منعشين عقارين خواص ويدخل ذلك في إطار العرض المخصص للسكن الاجتماعي.

الآن دور ديال الوزارة في ذلك يتمحور حول مستويين: مواجة مجموعة تهيئة العمران في الإجراءات والمساطر المتعلقة باقتناء العقار العمومي، وأخيرا تتبع وتقييم ما يتم إنجازه فوق الأرصدة العقارية، بمعنى أننا كنجيو من بعد ونراقب أشنو تم بالضبط على هذا المستوى، ومن أجل ذلك هناك مرصد معمول لتتبع هذه السياسة وهناك دفاتر تحملات اللي كنعتمدو عليها مع المتدخلين وكتراقبو واش احترمو هاذ الدفاتر ديال التحملات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الفريق الاستقلالي أول كلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

بدوري السيد الوزير أهنتكم على الثقة المولوية وكذلك ثقة البرلمان ومن خلالكم الفريق الحكومي ورئيسه. لا نشك في برنامجكم العملي إن شاء الله الذي سوف تقومون به، تساؤل الفريق الاستقلالي هو توفير الوعاء العقاري.

توفير الوعاء العقاري لأجل ماذا؟ لأجل السكن ولأجل خلق كذلك أحياء صناعية، لأنه بدون أحياء صناعية ما غادي يمكنش لنا نحاربو البطالة وما غادي يمكنش لنا نستثمر، وكذلك بدون هاذ الأحياء السكنية ما غادي يمكنش لنا نقضيو على الفيروس اللي كينخر المغرب واللي هو فيروس دور الصفيح.

لهذا، نعتقدو فيكم آمال باش، إن شاء الله، غادي يكون واحد البرنامج حكومي في الحكومة الجديدة، بطبيعة الحال كان هناك برنامج حكومي للحكومة السابقة اللي هو جد مهم واللي هو وفرت فيه 8800 هكتار، واللي ذكرتو السيد الوزير المحترم، مجموعة ديال التدابير اللي قامت

ونعتقد أنه بإمكاننا أن نوفر عرض سكني بالنسبة للفئات الوسطى في حدود 800 ألف درهم، أي بالإمكان أن يكون بـ 500 ألف درهم أو 600 ألف درهم أو 700 درهم، على أساس توفير، ليس نفس الامتيازات بالضبط التي توفر بالنسبة للسكن الاجتماعي، لكن جزء منها للمتعشين العقاريين، لكن كذلك للمستفيدين، حتى نوفر نوع جديد من العرض الموجه لهذه الفئات الوسطى، واليوم هناك ما يسمى بـ (logement intermédiaire) عفوا لا أجد... راه عندو اسم آخر بالعربية، على أي حال، سكن متوسط، أعتقد أنه يترجم بمتوسط، وهذا يدخل في إطار البرامج التي نلاحظها والتي يتم تدشينها باستمرار، أي أن جزء من الوحدات السكنية من آلاف الوحدات السكنية التي تبني يخصص لهذا السكن المتوسط، وذلك في إطار واحد النوع من الازدواجية الاجتماعية وهو أمر أساسي كذلك بالنسبة لهذه الأحياء.

سنسعى إلى توسيع قاعدة هذا السكن المتوسط في هذه الأحياء وفي أحياء مختلفة، وكذلك هناك عرض سنعمل على توجيهه للشبان وكذلك لحديثي الزواج، لأن نعتبر أن هناك طلب حقيقي على هذا المستوى. كذلك هناك ضرورة لأن نوفر عرض سكني للكراء، لأنه اليوم ليس بإمكان الجميع أن يلج السكن عبر الاقتناء، وهناك مراحل في الحياة، فبالإمكان بالنسبة للشبان أو من يلج الحياة المهنية لأول مرة أن يتوفر على سكن شريطة أن يكون هناك تدخل للدولة من خلال عرض سكني مخصص للكراء لتخفيض أسعار الكراء والاستفادة عدد من الفئات الوسطى في مرحلة أولى من حياتهم من هذا العرض، هذه ترسانة سنسعى على رسمها في الشهور القليلة المقبلة من أجل توفير هذا العرض السكني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. لكم الكلمة في إطار التعقيب، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الوزير،

نشكركم على التوضيحات التي جيتوا بها، ولكن الشئ المهم اللي تينظروا الشعب المغربي والساكنة، خصوصا وأن السيد رئيس الحكومة في هذه الغرفة جاء وقال بأنه يلتزم بالاستمرارية، الحكومة الماضية اللي مشات التزمت بأشياء، واحنا الان الشيء اللي تنظروا هو نشوفوا هاذ الشئ في الميزانية المقبلة.

احنا نتعرفوا بأن الآن القطاع ديالكم هو أصعب قطاع، لماذا؟ لأن فين ما دورتي يديك تتصيب مشكل، ما كاينش الأرض، كاي مشكل، وشكون اللي خالق هاذ المشاكل؟ خالقها المصالح الوزارية، لأن لو تنازلت على هاذ الشئ للخواص لكان أفضل، لو انحصرت إلا في التوجيه والمراقبة كان أفضل، الآن تمشيو للوزارة أو تمشيو للإدارة اللي هما تيبينوا كأننا في

المستشارة السيدة فريدة النعمي:

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

يعد مشكل ارتفاع الأسعار العامل الرئيسي الذي يحد من ولوج الطبقة المتوسطة للسكن، إضافة إلى قلة العروض السكنية الموجهة لهذه الشريحة والتي تناسب قدرتها الشرائية، ما يجعلها تقبل على منتوج السكن الاقتصادي الموجه لفائدة الأسر المعوزة.

وتأسيسا على المستجدات الدستورية التي تضع على عاتق الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية مسؤولية تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير شروط استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من عدة حقوق، من بينها الحق في السكن اللائق.

وبناء على ما جاء في البرنامج الحكومي من تعهدات تتعلق بإحداث منتوج سكني جديد ذي قيمة إجالية في حدود 80 مليون سنتيم موجهة لفائدة الطبقة المتوسطة ودعمها، عبر اتخاذ إجراءات من قبيل توسيع قاعدة التحفيزات وتشجيع التعاونيات السكنية وتخفيض عبء تكاليف السكن في ميزانية الأسرة.

لذلك فإننا نسألكم السيد الوزير: ما هي المعايير التي ارتكزتم عليها في تحديد ثمن السكن الموجه للطبقة المتوسطة في 80 مليون سنتيم؟ وما هو أصلا مفهومكم وتعريفكم للطبقة المتوسطة؟

السؤال الثاني: ما هي الأجنحة التي حددتموها لأجراً هذا التعهد الذي التزمت به في البرنامج الحكومي؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير لكم الكلمة، في إطار الجواب.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على هذا السؤال.

وفعلا هناك مشكل مرتبط بالعرض الموجه للفئات الوسطى في المغرب، العرض السكني، وعلى هذا المستوى تعلمون أن هناك مجهود خاص بذل على مستوى العرض السكني الموجه للفئات المعوزة، وما سمي بالسكن الاقتصادي بداية ثم السكن الاجتماعي، وذلك في حدود 250 ألف درهم.

الحال أنه فئات وسطى التي، على أي حال، يصعب تحديدها وتحديد دخلها، هناك إحصائيات تمت وكذا، ولكن على أي حال الفئات الوسطى هي أنواع وشرائح مختلفة، وكثيرا ما لاحظنا في السنوات الأخيرة أن هناك نوع من التهاوت من قبل بعض من هذه الفئات الوسطى على هذا المنتوج السكني الاجتماعي، أي سكن بقيمة 250 ألف درهم.

العرض إلى الفئات الوسطى وفي نفس الوقت تحارب كل أنواع الفساد التي يمكن أن توجد في هذا القطاع. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

أشكركم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة. ومنتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التربية الوطنية، ونرحب بالسيد الوزير، والسؤال الآتي الأول حول نتائج البرنامج الاستعجالي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال، فليفضل أحد السادة المستشارين مشكوراً. الأستاذ دعيعة.

المستشار السيد محمد دعيعة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

من أجل الحد من اختلالات النظام التربوي وتحسين مردوبيته الداخلية والخارجية تمت بلورة البرنامج الاستعجالي (نفس جديد لإصلاح نظام التربية والتعليم) وذلك بهدف تسريع وتيرة تنفيذ الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتحقيق أهدافه الكمية والنوعية، خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012، اعتمادا على منهجية المشاريع على مستوى جميع أسلاك التكوين، حيث تم تحديد 25 مشروعا تندرج في إطار الأهداف الأربعة التي أقرها المجلس الأعلى للتعليم وهي:

1 – الإنجاز الفعلي لإلزامية التعليم إلى حدود 15 سنة؛

2 – تحفيز المبادرات والامتياز في الثانوية التأهيلية والجامعة؛

3 – معالجة الإشكالات الأفقية لمنظومة التربية؛

4 – توفير الموارد اللازمة للنجاح.

ومن أجل تحقيق أهداف البرنامج الاستعجالي، تم رصد ميزانية إجمالية تقدر ب 43.7 مليار درهم خلال الفترة ما بين 2009 و 2012، كما تصل الميزانية الإضافية المرصودة لهذا البرنامج إلى 32.5 مليار درهم في نفس الفترة.

لذا، نسائلكم عن النتائج الملموسة والواقعية التي تم تحقيقها على أرض الواقع، سواء تعلق الأمر بالبنية التحتية أو تحسين جودة التعليم أو التأطير التربوي، نظرا لهذه الإمكانيات المالية التي خصصت لهذا البرنامج، مع العلم أن ميزانية وزارة التعليم تناهز 28% من الميزانية العامة للدولة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة عن السؤال، تفضلوا.

دولة شيوعية، وهما اللي تيجيو يعرضوا وهما اللي تياخذوا الأراضي ديال الدولة وهما اللي تيبيعوها باش ما تبيغوا والخواص تيشوف فيهم. واش هذا هو الدولة الليبرالية اللي بيغناها وهكذا باش بيغنا تشجعوا؟

الآن تشوفوا أننا ننديروا السكن الاجتماعي، ولكن فين تيمشي السكن الاجتماعي؟ تيتباع ثلاثة داخلطات، ربعة ديال الخطرات عاد تيلحق لهذا الضعيف، ما تيمشيش له مباشرة، لأنه تيجيو الوسطاء وتيشيروا، وهذا الشيء تتعرفوه.

أنا أظن بأن أحسن شيء اللي يمكن للإدارة ديالكم تمشي، وأنا متأكد أنكم غادي تنجحوا في هذه العملية، إلى انتموا تحزمتوا بالقطاع الخاص ودرتوا البرامج ديالكم، ودرتوا التحفيزات وخليتوا القطاع الخاص هو اللي يقوم والوزارة تقوم بالمراقبة، الشيء اللي ما توجدهوش بأن الوزارة بدأت تتعمل بمصالح أخرى هي اللي تتبني وتنفذ والمراقبة غائبة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار.

أعتقد أن القطاع الخاص له دور أساسي، لكن في ظل العجز السكني الموجود وحدد في التصريح الحكومي ب 840 ألف وحدة سكنية، والتمنا في الحكومة بأن نخفض ذلك بما يناهز 50% أي أن نصل في حدود الخمس سنوات المقبلة إلى 400 ألف وحدة سكنية، إذا أردنا ذلك علينا أن نوسع أكثر دور الدولة في توجيه هذا الدور إلى العرض السكني الاجتماعي، لكن كذلك مع توسيع هذا الوعاء إلى عرض مخصص إلى الفئات الوسطى، وخاصة الشرائح التي لا تتوفر على دخل كبير في إطار هذه الفئات الوسطى.

خارج ذلك، القطاع الخصوصي له اليوم كذلك مساهمة في السكن الاجتماعي، مساهمة قوية على هذا المستوى، وله كذلك عدد من التشجيعات من أجل أن يهتم بباقي أنواع العروض السكنية الأخرى، لكن دور الدولة هو دور أساسي.

الآن، هذا لا يمنع من أن هناك اختلالات، ومن ضمن هذه الاختلالات ما يقع على مستوى هذا السكن الاجتماعي وما يقع على مستوى محاربة مدن الصفيح وما يقع على مستوى محاربة السكن غير اللائق والسكن العشوائي، من تدخل لعدة أطراف غير معنية بذلك، ومن بيع وإعادة بيع وكذا كما قلتم، هذه قضايا موجودة والحكومة لها إرادة قوية في أن تواجه هذه الاختلالات بصرامة، ونتمنى أن نصل إلى نتائج توفر ذلك العرض السكني تقضي على العجز الكبير الموجود على هذا المستوى، توسع

السيد محمد الوفا، وزير التربية الوطنية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

أولا، شكرا للسيد المستشار على هذا السؤال. كنعرفوا بأن احنا الآن في آخر سنة ديال البرنامج الاستعجالي، البرنامج الاستعجالي انطلق في 2009 وسيتتهي في 31 ديسمبر 2012.

من حيث الإعتمادات المرصودة تخصص لهذا البرنامج الاستعجالي تقريبا 30 مليار درهم، ماشي 43 مليار و700، ولكن إذا أضفت له كتلة الأجور لهاذ 30 مليار، معلوم يصل إلى 43 مليار، ولكن كتلة الأجور راها مستمرة في المنظومة التربوية إلى النهاية، لكن هذا البرنامج تخصص له هذا الاعتماد.

هاذ البرنامج هذا جاء بأهداف واش تحققت ولا ما تحققتش؟ إن شاء الله في نهاية السنة الدراسية غادي نديرو واحد التقييم لهاذ البرنامج هذا، لا فيما يخص التجهيزات، في إعادة تهيئ البنية التحتية ديالو، ولا فيما يخص الإصلاحات اللي دخلت في المنظومة ديال البرامج ولا على المستوى الكتاب المدرسي، وبالتالي هاذ العملية ديال التقييم غادي تقدمها، إن شاء الله، لمجلس المستشارين وبطبيعة الحال مجلس النواب ولكن غادي يكون فيها الفائدة أننا تقدموها للجان المختصة، لأنه عملية تقييم واحد البرنامج خصصت له إعتمادات في الميزانية ديال الدولة لمدة 4 سنوات وكان عندو أثر على المنظومة التربوية لمدة 4 سنوات، التقييم ديالو العملي لابد ماشي في ثلاثة دقائق.

ومع ذلك، غادي نطلب من الرئاسة المحترمة أنه من بعد ما أنتهي من هاذ الموضوع سأسلم واحد الوثيقة اللي فيها الاستنتاجات الأولية لهاذ البرنامج، الاستنتاجات الأولية، لا في مجال التجهيز ولا في مجال تهيئ تأهيل المؤسسات التعليمية من ابتدائي وثانوي وداخليات، إلى غير ذلك، هاذ الشي كله كين، كين هاذ النتائج الأولية، ولا كذلك الآثار على الهدر المدرسي، وقع واحد الأثر إيجابي في هاذ المدة ديال 4 سنوات في تقليص الهدر المدرسي.

كذلك، في أننا نجعلو في هاذ المدة الأبناء ديالنا والبنات ديالنا يجيو للمدرسة، في إطار برنامج، وأنت كنعرف هاذ الشي السيد المستشار، في إطار برنامج "تيسير"، تدارت واحد الجهودات لابد ما نديرو واحد التقييم كلنا لهاذ البرنامج في الوقت ديالو وعلى مستوى اللجان، لأنه صعب من خلال السؤال الشفوي أننا نديرو تقويم وتقييم لواحد البرنامج اللي دام 4 سنوات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. لكم الكلمة السيد المستشار من أجل التعقيب.

المستشار السيد الصادق الرغوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير نشكركم على هاذ التوضيحات، فلا بد أن أوضح القصد من السؤال القصد، جوهر السؤال هو أنه رصدت للتربية الوطنية ميزانية من أكبر الميزانيات، من أكبر الإعتمادات في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر لأهداف. إذن السؤال هو، هل تحققت هذه الأهداف لا على مستوى التجهيز، لا على مستوى الموارد البشرية، لا على مستوى منظومة التعليم، لا على مستوى البرامج والمناهج؟

اسمحوا لي، السيد الوزير، بالأرقام، أن نبين أن هنالك مجموعة من الأهداف الحقيقية التي كانت مرجوة من وراء البرنامج الإستعجالي ولم تتحقق إلى حد الآن، ومع ذلك لم يتم التقييم بدعوى أنه لم ينتهي إلى حدود 31 دجنبر 2012، نحن مدعوون الآن إلى ضرورة التقييم من أجل التقويم، لأنه المؤشرات التي تظهر لحد الساعة هي مؤشرات غير مطمئنة، نعطيكم بعض المؤشرات والأرقام:

فبالنسبة للتعليم الأولي واللي هو هدف أساسي من الأهداف، تعميم التعليم الأولي، تراجع عدد المسجلين في التعليم الأولي ما بين 2000-2001 مقارنة مع 2009-2010 بنحو 1.4%، حيث انتقل العدد في التعليم الأولي من 764.200 سنة 2001 إلى (تراجع) إلى 673.759، هذه أرقام رسمية. نعطيكم مثال آخر على مستوى المدارس الجماعية، واللي هي في الحقيقة شيء إيجابي من أجل تشجيع التمدد في الوسط القروي، الهدف من البرنامج كان مسطر فيه 200 مدرسة جماعية، إلى حد الآن ماذا أنجز؟ 5 مدارس جماعية فقط من أصل 200 التي رصدت لها هذه المبالغ التي ذكرناها، اللي هي 43 مليار، بالإضافة إلى 28% من الميزانية العامة للدولة.

كذلك على مستوى الوسط القروي، نعتقد أنه لم يتغير شيء، لا على مستوى التجهيزات، لا على مستوى الحالة ديال المدرسات والمدرسين، والتي تدعو إلى القلق في الوسط القروي، ولا على مستوى التكوين كذلك، واللي رصدت له ميزانية ضخمة وضخمة جدا، لكن التكوين كما يجري الآن يعني لا علاقة له بشيء اسمه التكوين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. السيد الوزير لكم الكلمة. ستأتي فرصة إن شاء الله على مستوى اللجنة لتعميق النقاش. السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد المستشار المحترم، صعب عليا نرد لك على الأرقام اللي

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

وهو كذلك إن شاء الله، ستكون سنة حميدة إن شاء الله. إذن تنتقل إلى السؤال الآتي الثاني موضوعه إضرابات الأسرة التعليمية المصنفة في السلم 9، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الله عطاش، عبد الإله الحلوطي، محمد الرماش، الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال مشكورا.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

الإخوة والزعماء المستشارون،

نحن نتكلم السيد الوزير على المنظومة التعليمية وعلى الإنجاح ديالها وإنجاح المخطط الاستعجالي، وتعلمون من أهم العناصر الأساسية في إنجاح هذا المخطط هما الناس الذين يمارسون هذا التدريس، هما رجال التعليم، وهم أهم عنصر أساسي التي إذا وفرنا لهم شروط التدريس والشروط ديال الراحة والشروط.. كذلك فإن المخطط سينجح بواحد النسبة كبيرة جدا، وبالتالي إذا أهملناهم فإننا سنقع في ما لا يحمد عقباه، وهذا ما لا نريده لبلادنا، وهذا ما جاءت به الحكومة الحمد لله الجديدة، بأنها جاءت بمجموعة إجراءات أساسية ومهمة خاصة في ميدان التعليم باش تنجح هذا المنظومة عموما.

واحد الفئة عريضة من الموظفين من رجال التعليم اللي يصل عددهم أكثر من 50 ألف وبعضهم كثير من هاذ 50 ألف، السيد الوزير، هم مصنفون في السلم 9 لسنوات طويلة بعضهم لحق ل 18 سنة وبعضهم المسار المهني ديالو كامل 30 سنة وباقي في السلم 9، 30 سنة قرب يشد التقاعد، بل بعضهم مشى للتقاعد مسكين ومشى وهو في السلم 9. وبالتالي احنا بعدا أولا السلم 9 بعدا حشومة يبقى في وزارة التربية الوطنية، وكين أمل إن شاء الله في المستقبل بأن هاذ الشي سيتغير مع اللقاء الأخير معكم، السيد الوزير.

وبالتالي السؤال هو متى سيتم إلغاء هذا السلم؟ خاصة أن هذا السلم تدير مشكل، تتقلّى مؤسسة تعليمية سواء في الإعدادي أو الابتدائي، تتلقى الفرق بين أستاذ وأستاذ 6000 درهم، واحد في السلم 9 وواحد في السلم 11 في نفس المؤسسة وفي نفس القسم بل يتبادلون الأقسام، واحد تيشد 3500 أو 3900 وواحد تيشد 11 ألف درهم، نفس الساعات ونفس المؤسسة ونفس التلاميذ ونفس الباب اللي تخرجوا منو وتدخلو منو، بالتالي متى سيتم التقليص أولا ديال هذه المسألة؟ ومتى سيتم

اعطيتي، لأنه أنا عندي أرقام مخالفة، ولكن راه تندير مقارنة، لا، لا، اسمح لي.

أنا أعطيت للرئاسة المحترمة ملف اللي فيه التقويم وفيه الأرقام، ولكن صعب تدير معايا مقارنة تتكلم على العدد ديال المدرسين في عام 2001 وتتكلم لي دابا على العدد ديال المدرسين، هذا واحد الموضوع راه مخالف للمقاربة من ناحية الرقم، ولكن غادي نقول لك 2 كلمات، لا، لا، وواضح، توسيع العرض التربوي: 903 ديال المدارس اللي تحققت، ولكن راه ما يكتليش ندخل في هاذ التفاصيل، لأنه هاذ الشي خاصنا ناقشه داخل اللجنة باش يمكن نستفيدوا كنا، أما نديرو واحد الاستعراض ديال الأرقام، اعتبرت أنه ما فيش واحد الفائدة لا للسادة المستشارين ولا المجلس ديالكم الموقر.

كايين كذلك تأهيل المدارس، راه 4760 مدرسة اللي وقع التأهيل ديالها، نعم ولكن أنت غادي تقول أرقام وأنا غادي نقول أرقام، وشكون اللي غادي يكون صحيح ما عندي ما ندير، راه الرأي العام غادي يشوف. الإنجازات كايينة والهدر المدرسي كايين كذلك، الهدر المدرسي تطور في نسبة التمدرس، التطور في نسبة التمدرس اللي نسبة التمدرس ارتفعت بسبب برنامج "تيسير"، لأنه تعطى واحد تعويضات للتلاميذ والتلميذات باش يجيوا إلى المدرسة، فيه مشاكل ما تقولش ما كيناش مشاكل، اللي غادي يخدم أو يكذب هو اللي يقول ما كين صعوبات ما كين مشاكل، كايينة، ولكن باش نديرو له واحد التقويم عملي ونستخلص منه النتائج لا بد نتكلمو على الأرقام الحقيقية ديال الموضوع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكركم على هذا التقرير الذي قدمتموه للرئاسة، نحن سنوزعه إن شاء الله على جميع السادة رؤساء الفرق ورؤساء اللجان وخصوصا اللجنة المختصة، هذا نعتبره استنتاج أولي أو تقييم أولي لهذا البرنامج الاستعجالي وسنتواصل في إطار اللجنة المختصة بمناسبة دراسة الميزانية للمزيد من البحث والتنقيب واستخلاص النتائج. إذن، نقطة نظام؟ السادة الرؤساء إذا سمحتم عندنا برنامج عندنا وقت محدود جدا باش ما نفوتوش الفرصة على الإخوان المستشارين اللي ينتظرون أنهم يدوزوا الأسئلة ديالهم أرجوكم. تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس على رحابة صدركم.

نشكر السيد الوزير على المبادرة اللي عمل.

وهذه مناسبة باش نطلب من السيد الوزير المحترم المكلف بالعلاقات مع البرلمان كيبغ زملاءه السادة الوزراء بموافقة المجلس بتقارير ماثلة حتى يتأق لنا أن نؤسس نقاشاتنا على معطيات مضبوطة.

حتى هاذ الألفاظ غادي تنتهي، غادي يبقى عندنا مشكل ديال الناس ديال 1993 و 1994 هاذو غادي نعالجو الموضوع دياهم، إن شاء الله قريباً. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين إذا كان هناك تعقيب. تفضلوا.

المستشار السيد عبد الإله الخلوطي:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أؤكد أننا ملي كنتكلمو على جودة التربية والتعليم لا يمكن أن تتحقق هذه الجودة إلا باستقرار المؤسسة التعليمية، واستقرار المؤسسة التعليمية يحتاج إلى العناية بالموارد البشرية دياها بمختلف أشكالهم وأصنافهم، السيد الوزير.

ما فيها باس قبل من هاذ القضية نرجع لقضية البرنامج الاستعجالي، وتنتمي السيد الوزير، أنه عوض أننا نمشيو للتقييم إلى آخر السنة، نديرو شي تقييم دابا في أول السنة، عوض نديرو التقييم النهائي، نديرو تقييم مرحلي، لأن التقييم المرحلي، السيد الوزير، هو اللي غادي يعطينا إمكانية تدارك ما يمكن تداركه خلال 2012، أما إذا مشينا حتى إلى آخر سنة 2012 عاد نديرو التقييم ما يقاش لنا ذيك الساعة الإمكانية ديال المراجعة، ونحن نعتبر بأن البرنامج الاستعجالي فيه مجموعة من القضايا التي ينبغي أن نتعاطى معها. الآن نتمناو السيد الوزير، أنه يفتح واحد الورش ديال تقييم والتقييم من الآن.

فيما يتعلق بالإخوان المصنفين في السلم 9، سواء كانوا أساتذة أو إداريين، أؤكد أن ما جاء به الحوار الاجتماعي ديال 26 أبريل، ما جاء به الحوار القطاعي ما بين النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية مع وزارة التربية الوطنية يعتبر خطوات مهمة إلى الأمام لتجاوز هاذ المشكل.

ولكن، السيد الوزير، كنعبرو بأن تطبيق 6-15 اللي اتفقنا عليها، أي 15 سنة أقدمية عامة و6 سنوات في الإطار ينبغي أن تؤجر سريعاً، لأن كنعقولو بأن خاص واحد النوع من السرعة في الأجرأة وهاذ السرعة في الأجرأة هي اللي غادي تطمئن الساحة التعليمية وتؤدي إلى استقرار المؤسسة، لا 6-15 ولا ملي كنتكلمو على الترقية ولا ملي كنتكلمو على ما سميت بالترقية الاستثنائية اللي اعتمدنا فيها على التسقيف ديال سنوات الانتظار، هاذ الترقية الاستثنائية من المفروض تبدأ من 2012، السيد الوزير، كلما تأخرنا كلما أننا أحرنا استقرار ديال المؤسسة، وبالتالي نطالب السيد الوزير بتسريع هذه المقترحات التي تم الاتفاق عليها.

كذلك السيد الوزير، وإن كانت هذه القضية ما كهمش فقط وزارة التربية الوطنية وإنما تهم الوظيفة العمومية ككل في إطار الدرجة اللي تم

إضافهم؟

هذا هو السؤال السيد الوزير، متى سيتم إنصاف هذه الفئة؟ ومتى سنتخفف شوية من هاذ السلم 9 وندخلو في واحد النظام جديد اللي يتحدد الأساتذة، تقريبا السلم 10، السلم 11 وخارج السلم وخارج الدرجة؟ وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم، لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين أصحاب السؤال، السادة المستشارين،

بغيت نقول لكم ونعلن من خلالكم بأنه إن شاء الله في المستقبل هاذ السلم 9 غادي ينتهي من المنظومة التربوية المغربية. ولكن مع الوقت غادي نوصلوا في عام 2013 تقريبا بداية 2014 ما غاديش يبقى عندنا السلم 9. علاش؟ لأنه المؤسسات التربوية غادي نجمعوها، مدرسة المعلمين والمركز الجهوي للتربية غادي نديروهم في مؤسسة واحدة باش نكونو، ما غادي يدخلوا لها إلا بالسلم 10، لأنه خاصنا نرفعو الجودة ديال تعلمنا، ما يمكن لنا نرفعوه إلا بمستوى أعلى من الأطر، اللي غادي يدخل المراكز التكوينية في الحالة الجديدة ديالو غادي يخرج بالسلم 10، أي مع الزمن السلم 9 ما غادي يقاش في وزارة التربية الوطنية، باش ما يقاش هاذ الموضوع اللي كنعقول كيدخلوا من باب واحد، دابا غادي نخرجوهم من باب واحد، غادي نخرجوا للسلم 10.

اللي كيمهم السلم 9 هم 54.000، باش نعرفو المجهود اللي دارت الدولة في الحوار الاجتماعي اللي وقع في شهر أبريل 2011، 54.000 اللي كنعينهم الترقية وتحسين وضعيتهم من خلال الحوار الاجتماعي اللي وقع في أبريل 2011، سنسوى وضعية 32.000 كلها، غير ما يمكنش لنا، لأنه ملي كنتكلمو على وزارة التربية الوطنية راه احنا كنتكلمو على واحد الكتلة ديال الأجور التي تؤثر في الميزانية العامة للدولة. ماشي بواحد السهولة يمكن تتكلم على واحد كتلة الأجور قوية في الكتلة العامة ديال الدولة، تؤثر على كتلة الأجور بصفة عامة، ولكن هاذ الشي غادي يتعالج، غادي توقع لهم الترقية الاستثنائية دياهم في، عملياً، ثلاث أفواج.

لأنه ذاك الكوطة ديال الترقية داز عندنا في عام 2011 ل 30% وفي فاتح يناير هذا 2012 غادي تولى عندنا 33%، أي – وراه احنا وضعنا اللوائح عند المراقبة المالية - ملي غادي تخرج اللوائح غادي ييدا يتصفي هاذ الموضوع كامل، وغادي ينتهي هاذ المشكل ديال السلم 9 وعنده واحد التعابير صعبة، ها "الزنازة 9"، ها.. ما عرفتش هاذ الشي، إن شاء الله،

ولكن ملي كنتقول 31 ديسمبر، راه ما غاديش يتقضى في 31 ديسمبر، لأنه فيه اعتمادات مخصصة للتجهيز وتأهيل البنيات المدرسية، هذا غادي يبقى ساري المفعول حتى تتقضى الاعتمادات، ما غاديش تمشي لنا الاعتمادات لأنه هي اعتمادات مرصودة عند الأكاديميات، وبحكم أن الأكاديميات عندها واحد الإطار قانوني ديالها، الاعتمادات اللي محطوطة عندها كتبقي سارية المفعول، وهذا المكسب اللي رجحته وزارة التربية الوطنية على طريق تنظيم المنظومة التربوية في الأكاديميات، وبالتالي تخفيف المسطرة المالية وتخفيف الإجراءات الإدارية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثالث موضوعه الموسم الدراسي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليفضل أحد السادة المستشارين مشكورا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيرين،

الأخت المستشارة المحترمة،

الإخوان المستشارين،

السيد الوزير المحترم، أعود إليكم لأدلي بهذا السؤال، ومع كامل الأسف أنه جاء متأخرا نظرا لتراكم الأسئلة المطروحة على مجلسنا الموقر، فإني أرى أن الهدف من هذا السؤال هو تحفيز المواطنين على التمدد ومخاربة الهدر المدرسي.

ومن هنا جاءت المبادرة الكريمة والطيبة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله في إطار مشروع مليون محفظة، الهدف آنذاك كان هو تحفيز المواطنين كما أقول، والآن لازلنا ننجح نفس النهج، وليس هذا بعزيز على سيادتكم السيد الوزير المحترم، وأتم أبتتم عن جديتكم وعن حاسمكم وعن جراتكم كذلك في التجاوب مع قضايا التعليم وقضايا رجال التعليم بصفة عامة، ونحن نرى ونلمس هذا بالملوس، جميع رجال التعليم استبشروا خيرا بجراتكم في الحوار والتواصل.

ونعود إلى موضوعنا، موضوع توزيع المحافظ المدرسية وتوزيع التعويضات المادية على الآباء لتحفيزهم على إرسال فلذات أبنائهم إلى التمدد خوفا من الهدر المدرسي من جهة، وتحفيزا لهم بالخصوص ساكنة الأماكن النائية، فهذا شيء محمود، ولكن ماذا تنوي وزارتم القيام به؟ سيما إذا عرفنا أو علمنا جميعا أن ليست المحفظة هي السبب ديال الهدر المدرسي، وإذا عرفنا كذلك أن رجل التعليم، أن أي عناية بالتعليم، سيفشل إذا لم نعتني بشغيلته، الشغيلة التعليمية.

الاتفاق عليها في حوار ديال 26 أبريل، إضافة درجة جديدة، إذن هاذ الناس ديال السلم 9 وغيرهم كذلك من ضمن المشاكل اللي عندهم الأفق اللي كيبان لهم بأنه محدود واللي ولينا نشوفو بأنه فتحت درجة جديدة مما سيظمتهم جميعا، وبالتالي هذا الموضوع ديال الدرجة الجديدة هو موضوع مهم، السيد الوزير، لأنكم كتشرفو على قطاع اللي تقريبا كيساوي النصف، يقارب 50% من رجال ونساء الوظيفة العمومية.

ولذلك السيد الوزير، نعتبر بأن هذه الإجراءات ينبغي أن يتم التسريع بها وتطبيقها عاجلا.

القضية الأخرى كثير من التواصل والوضوح مع الأسرة التعليمية، ما اتفقنا عليه، ما يمكن إنجازها الآن، ما يمكن إنجازها بعد أشهر، ما لا يمكن إنجازها، ولماذا؟

ولذلك السيد الوزير، هذه من الأمور اللي غادي تؤدي بنا إلى استقرار المؤسسة، واستقرار المؤسسة يؤدي إلى الجودة في التربية والتعليم. وشكرا السيد الوزير أولا وأخيرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية:

إذا سمحت لي الرئاسة بطبيعة الحال.

شكرا.

أنا أشاطر كل ما عبرت عليه، لا بد قولوا أنه عندنا مشكل في 93، الناس ديال سنة 1993-1994، هذا الآن قررت الحكومة معالجته في إطار مرسوم وقبط الطريق ديالو.

معك الحق لما كنتقول أنه إلى خرجنا اللوائح ديال الترقيات هاذ الشيء كل اللي حول هاذ السلم 9 غادي يطفى، بالصح، ولكن لقينا واحد الصعوبة اللي كتمثل 10%، ولكن كنتغلبو عليها يوميا ب12-13 ساعة ديال الخدمة بين الإدارة ديال وزارة التربية الوطنية ووزارة المالية، بالخصوص مراقبة الدولة، لأن الملفات ديال هاذ الناس، بالتراكمات اللي حصلت لأنه هاذ الناس راه توقفت الترقيات ديالهم من 2007 إلى 2010، ما بقاوش ترقاوا، ما كيتفهمش علاش، ولكن هاذ الشيء اللي عطا الله.

القائمة ديالهم كتقاد الملفات بين وزارة التربية الوطنية ووزارة المالية، ما يمكنش المراقب المالي يوقع اللوائح إلى ما عندوش الملفات ديالهم مضبوطة، هذا جانب.

الجانب ديال البرنامج الاستعجالي، معك الحق هذه هي الوثيقة اللي اعطيت للرئاسة المحترمة، درنا واحد التقييم في هذه الفترة، مباشرة بعد التعيين الحكومة من طرف جلالة الملك، هذا هو الموضوع اللي سعيت باش تكون عندي نظرة فيه، هي البرنامج الاستعجالي.

ديال أنه كيتعطى الكتاب المدرسي لهذا الولد في التحضيري مثلا، مجموعة ديال الكتب المدرسية، وقول له وصلها لآخر العام مزيانة باش ياخذها اللي عاود غادي يدخل، فباختصار هاذ الشيء كنجيبو موارد أخرى إضافية في التكوين ديال الإعارة ديال هاذ الكتب.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لكم الأستاذ قديري تفضل.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الزميلة والزملاء المستشارين المحترمين،

نشكر السيد الوزير المحترم على الإيضاحات التي وافانا بها بخصوص هذا السؤال حتى وإن تأخر بسطه، فهو يبقى سؤالاً ذا راهنية.

في الواقع السيد الوزير، المبادرة الملكية السامية والمتعلقة ببرنامج المحفظة المدرسية مبادرة كريمة وقعت من المغاربة موقعا حسنا، أسعدت عشرات الآلاف من الأسر وأتم ذكرتم داب الرقم، عشرات الآلاف من الأسر البئيسة، أنعشت الأمل في القلوب بعد أن ران اليأس وبعد أن فقد المعوزون الأمل في ولوج أبناءهم وبناتهم أسلاك التمدن، إذن هذه مبادرة لا يسعنا إلا أن نتمنئها عاليا ولا يسعنا كذلك، وهذا هو الأهم، إلا أن تقر بأن المؤسسة الملكية أدت دورها على الوجه المطلوب وبالطريقة التي رأيتها مناسبة.

السؤال الذي يطرح نفسه إلحاح شديد، السيد الوزير، هل الوزارات المتعاقبة على قطاع التربية والتعليم أدت دورها بنفس الجدوية وبنفس الروح الابتكارية الحية؟

الجواب بالتأكيد لا، السيد الوزير، بدليل أن هذه المنظومة التي أثبتت التجربة إفلاسها، وبدليل هذه السياسة التعليمية التي ماجت بين متاهات برنامج استعجالي قارب على نهايته ولحد الساعة لم نحدد هل كان برنامجا ناجعا أم لا؟ بالإضافة إلى إضرابات الأسر التعليمية وغيرها من الممارسات البعيدة عن حمرة الخجل التي نسمع عنها والتي تقرأها في صحفنا الوطنية.

السيد الوزير، حتى أكون منصفاً لن أحملك المسؤولية، لأنك كما يقال بلكنة دارجة قحة (مازال ما سخخيتيش بلاصتك)، ولكن السيد الوزير، برأينا لا تخاطب الملكات، لا تستفز القدرات ولا تفجر الطاقات، بل لا تغري بالتحصيل ولا تشجع على التركيز.

السيد الوزير، أتم مقبلين على احتضان فئة عمرية، لابد من باب الأمانة الديمقراطية أن نذكركم بهول وجسامة المسؤولية الملقاة على عاتقكم من جهة، وبقيمة هذه الفئة العمرية المعول عليها لبناء كرامة وسؤدد ومجد هذه

وكما سبق لإخواني في السؤال، الشغيلة التعليمية لازالت تن تحت وطأة الظلم أو الإهمال أو التهميش، وقد عبرتم السيد الوزير المحترم عن ذلك واطلعت عليه في مدة وجيزة، نأمل إن شاء الله أن تستمروا في هذا النهج، في التواصل وفي معالجة القضايا المتراكمة والمزمنة.

فسؤالنا سيظل كذلك، ماذا تنوي وزارتم القيام به في تحفيز المواطنين على إرسال أبناءهم للتدريس خوفا من الهدر المدرسي؟ وما هي الإمكانيات أو البرامج التي تعطونها أولوية في هذا المجال؟
وشكرا للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد المستشار المحترم،

السيدة المستشارات،

السادة المستشارون،

المبادرة ديال مليون محفظة كما جاء في السؤال ديالكم انطلقت من فكرة لجلالة الملك في عام 2008، وبالفعل توزعت مليون محفظة كاملة في الموسم 2008، اليوم 2011، الدخول المدرسي في 2011-2012، توزعت 600.000 محفظة كاملة، لأنه بدأت الفكرة والمبادرة في شكل وآن تطورت إلى شكل آخر، أي توزعت 600.000 محفظة، وهذا التوزيع خاضع للمناطق التي خاضعة لها البرنامج الوطني للتنمية البشرية، ما خاضع لكل التراب المغربي في الفكرة في 2008، اليوم ولات هاذ 600.000 تتم البرنامج ديال التنمية البشرية، ولكن تطور هاذ الشيء إلى إعطاء واحد الرزمة فيها إما الكتب، إما الكتب واللوازم المدرسية، إما اللوازم المدرسية، هاذ شي وصل إلى 3 مليون و500 ألف رزمة زائد 600.000، وبدأ تيمم جميع المناطق الضعيفة بلا ما يكون عندك المؤشر ديال المنطقة الخاضعة للتنمية البشرية، أي اليوم عمليا كنفيسو 4 مليون و100 ألف ديال الأبناء والبنات ديالنا، الفكرة مهمة جدا، كيشارك في هذه العملية، راه كيشارك عدة مؤسسات ديال الدولة، برنامج للتنمية البشرية ومؤسسة الدولة مهمة، وكيشاركوا الخواص كذلك.

أنا بغيت نغتنم هذه الفرصة، الخواص يلاه واصلين للنسبة ديال 10%، نسيت كذلك الجماعات المحلية مساهمة في هذه العملية بعمل مهم جدا، وكغتنم هذه الفرصة باش نوجه نداء للمواطنين بأنه راه المساهمة في هاذ العملية غادي تزيد تدفع بوليداتنا يميشو للمدرسة بالخصوص في المناطق الفقيرة وفي هوامش المدن.

وبالتالي كطلب منكم ومن خلالكم المواطنين باش يساهموا في هذه العملية لأنه فيها عملية تضامن وتسهيل، ودخلنا في واحد المسلسل جديد

كنبغيش رجال التعليم، رجال التربية لأنه هما مسؤولين على مستقبل المغرب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الرابع موضوعه إمكانية الارتقاء بتعليم اللغة الإنجليزية في منظومة التربية والتعليم، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مروان، عبد الحميد السعداوي، عبد القادر أقوضاض، عمر أذخيل، عمر مكدور، الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال. الأستاذ مروان.

المستشار السيد إدريس مروان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زملائي،

ارتباطا باختيار المغرب لامتطاء العولمة وانخراطه في عدد هائل من الاتفاقيات الدولية الثنائية والجماعية، واعتبارا للاختيارات الاستراتيجية التي تبناها المغرب في إطار تحديد أولوياته الاقتصادية، ومنها اعتماد المهن العالمية مثل صناعة السيارات وأجزاء الطائرات والسياحة ومراكز النداء وغيرها.

واعتبارا لارتباط اختياراتنا الاقتصادية هاته بالإنجليزية وكذلك للوضع السائد لهذه الوسيلة في العالم، وضرورة تمكين المغاربة من هذه الوسيلة لارتباطها الوثيق بالعملة التي نريد أن نستفيد منها.

وتكريسا لما جاء في الفصل الخامس من الدستور بخصوص ضرورة قيام الدولة بتعليم وإتقان اللغات الأكثر تداولاً في العالم، باعتبارها وسائل للتواصل والانخراط مع المعرفة والانفتاح على مختلف الثقافات وعلى حضارة العصر.

ألا ترون، السيد الوزير المحترم، أنه أصبح من الأوليات القصوى إعادة ترتيب مكانة اللغة الإنجليزية في منظومتنا التربوية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية:

أولا السيد الرئيس، السيد المستشار، أشكرك على هذا السؤال لأنه راه بدون تعلم لغات أجنبية راه لا يمكننا أن ننخرط في المنظومة الدولية، وما يمكنناش نواجهو الموجة ديال العولمة.

فيما يخص تدريس اللغة الإنجليزية في المغرب تقرر يتدار منذ سنة 2002 واحد المجهود، وبالفعل تدار هذا المجهود، وبدأ الآن يتكون عندنا

الأمة والارتقاء بها إلى مصاف الدول العظمى.

السيد الوزير، في إصلاح هذه المنظومة إذا أثبتت التجربة بأننا في المراحل السابقة عجزنا أو في هذه المرحلة عجزنا بأننا نديرو مقررات وبرامج وطنية مغربية مغربية، لا غضاضة من أن نستنسخ، شريطة أن لا يكون هذا الاستنساخ أعمى، أن يكون هذا الاستنساخ مبصر متبصر، هناك تجارب رائدة أجمع الباحثون والمتخصصون على نجاعتها وعلى نضجها لما لا نمتح منها، كإين العديد من الدول ككوبا مثلا، يمكن يكون عندنا تحفظ على نظام الحكم فيها أو على مسألة عملية تدبير الحريات الفردية أو الجماعية داخل كوبا، ولكن تجربة ونموذج يحتدى به في المسيرة التعليمية والتربوية، والحكمة والمصلحة تقتضيان بأن الهالة من هذه التجربة، السيد الوزير، ونوظف بطريقة تخدم مستقبلنا وتحافظ على هويتنا واستقلاليتنا، السيد الوزير.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية:

في الحقيقة السؤال مشى بعيد دابا، لابد ما نقول واحد الحاجة، وأنا من أسرة التربية واما مدة ما فريتش.

لابد نديرو واحد الاحتياط في التعليق ديالنا على هاذ المنظومة، راه احنا كتقولو بالدارجة كندككو هاذ المدرسة ديالنا رغم أنه هاذ المدرسة ديالنا راه هي اللي كنتنج هاذ الطبقة اللي كتسير اليوم بلادنا، راه المدرسة العمومية اللي نتجاتنا كلنا، كإين الناس اللي مشاو للبعثة هذا موضوع آخر، وكإين الناس اللي مشاو للقطاع الخاص هذا موضوع آخر.

لا شك أن المدرسة ديالنا راه ما وصلاش الحالة اللي كتقولو، عندنا ثغرات، عندنا ثغرات في البادية في العالم القروي، عندنا ثغرات بين مدارس وسط المدن والهوامش ديالها، عندنا مشاكل في ثانويات حسب المناطق، ولكن راه هاذ المنظومة التربوية راه هي اللي كتدخل هاذ المدرسة ديالنا، من شعبة الرياضيات ومن شعبة الفيزياء، راه هي اللي كنتنج المغاربة في مباريات في فرنسا وفي الولايات المتحدة وفي إسبانيا.

باش ما نضروش بزاف المدرسة ديالنا عندنا فيها نقص، عندنا فيها أننا خصنا نطورو المناهج ديالها، ولكن راه ما نسلوش أنه راه تعدينا على المدرسة ديالنا بقوة الإصلاحات، راه كتقولها لهم في الوزارة، ولدي طبقوا عليه ثلاثة إصلاحات ملي دخل للثانوي، طبقوا عليه ثلاثة إصلاحات، باراكا ما نمسو المنظومة التربوية ديالنا، المنظومة التربوية ديالنا مستقرة.

اتفقنا على واحد الميثاق وطني ديال التربية الوطنية غادي نخرمموه، مشكل اللغة محلول، خصنا ندعمو الرياضيات، ندعمو عدة شعب، هاذ الشئ خصنا نديروه ولكن خصنا نهمو كذلك برجال التعليم، رجال التربية ما

اللي خصهم يكونوا تيعرفوا الإنجليزية، واحنا لما نتنكلموا على الإنجليزية نتنكلموا على تعميم، مجال اللي تقريبا كل شي تيهضر بالفرنسية تقريبا، الفرنسية ديال التلامذ ديالنا راه تيعرفوها، فلا بد.. والتلاميذ عندهم الوقت في الكلية كثير، عرفت راه شهر ونصف ما تيقراوش، دابا من الأول ديال يناير حتى 15 فبراير، وأنا متفاجئ وجدت واحد السؤال على هاذ الأمر هذا، التلاميذ ما تيقراوش جالسين، دابا راه تيقراو، يعني جالسين ما تيقراوش حاليا، شهر ونصف الطلبة في الكلية ما تيقراوش. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير هل لكم رد على التعقيب؟ إذن لا رد على التعقيب. ننتقل إلى السؤال الموالي، السؤال الخامس موضوعه تجهيز وتوسيع المؤسسات التعليمية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحفيظ أحيث:

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السادة المستشار،
إخواني المستشارين،

يعاني قطاع التعليم من صعوبات عديدة تعيق وتيرة تطويره نظرا لعدة عوامل من بينها ضعف البنية التحتية بالمؤسسات التعليمية.

وإذا كان تطوير القدرة الإستيعابية لهذه المؤسسة وتجهيزها بكافة المرافق الضرورية يعد شرطا أساسيا لتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية، فإنه نلاحظ مع كامل الأسف أن بعض هذه المؤسسات، خصوصا بالعالم القروي لازلت تعاني من المشاكل المزمنة المختلفة سواء منها المرتبطة بالافتقار إلى المرافق الأساسية الضرورية كالكهرباء والماء والملاعب الرياضية والصرف الصحي، أو تلك المرتبطة بالاكنتاظ الذي أصبح يفوق كل المقاييس المتعارف عليها.

وفي هذا الصدد وحتى تستعيد المدرسة العمومية جاذبيتها يجب توفير البنية التحتية والتجهيزات الضرورية لاحتضان حياة مدرسية ملائمة ومنافسة لعروض القطاع الخاص.

وفي هذا الإطار، نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي ستخذونها لمواجهة هذه الصعوبات في أفق جعل المؤسسات التعليمية تتطلع بالدور المنوط بها بفعالية ونجاح؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الإجابة على

الأساتذة ديال الإنجليزية يتخرجون من كلية الآداب وكيمشيو للمدارس العليا للأساتذة.

ودخلت وزارة التربية الوطنية في واحد الشيء جديد، كيتخرجوا الطلبة ب (DEUG) من كلية الآداب وكيدخلوا (CPR) باش يقرأوا الإنجليزية، هذا راه واح الشيء ماشي كثير بزاف، باش ما يكونش الإنسان كيدير الدعاية على والو، لا، ولكن واحد الخطوة بدينا فيها غير خاصنا نكملوها. احنا كنعرفو نصايو الأول وما كيتبعوش ذاك الشيء، في الأرقام غادي تبان لكم.

اليوم كون المغرب في 10 سنوات تقريبا 3 آلاف أستاذ ديال الإنجليزية، ولكن هاذ الإنجليزية خاصهم المؤطرين، المؤطرين باش تقوي الإمكانيات ديالهم في اللغة الإنجليزية لابد تجيبهم من الدول الأنجلوفونية، والا ما غاديش يتطوروا في اللغة ديالهم، لابد تسيفظهم للدول اللي كينطقوا باللغة الإنجليزية باش يطورهان هاذ الشيء يتطلب الإمكانيات، ولكن مع ذلك كونا 3 آلاف.

في 2002 كان الحماس كونا 4 آلاف و29 أستاذ، وفي 2005: 770 وفي 2006: 60، هبطنا دغيا، علاش؟ لأنه ما عندناش ذاك النفس باش نستمر، ولذلك، لأنه قرنا ندخلوا الإنجليزية للإعدادي أي للثانوي السلك الأول على الأقل السنة الثالثة ديالو، السنة الأخيرة.

هاذ الشيء راه محمد بزاف، غير خاص يوقع فيه الدعم أكثر ونزيدو نظوره أكثر بالتأطير ونزيدو نوسعو المجال ديال الأقسام اللي غادي تعنى بالإنجليزية، الإنجليزية عندنا في السلك الثاني ولكن عندنا خصاص في الأساتذة باش ما نكدبوش على أنفسنا وعندنا خصاص في التكوين والمتابعة ديال الأساتذة في الإنجليزية، وراه ما يمكنش لهم يتكونوا ويتقوا لا حتى إلى ما مشاوا إلى دول تنطق الإنجليزية، أو نجيبو أساتذة من الخارج لتأطيرهم. اليوم راه احنا واصلين للمليون ديال الوليدات اللي تيتعلموا المبادئ الأولى للإنجليزية، تقريبا عندنا 24 ألف ديال هاد المليون تيشغلوا في 24 ألف قسم، ولكن تنقول لكم ماشي كافي، لأنه إلى بغينا نواجهوا هاذ الشيء بالمعقول تيخص نزيدوا مازال ندعمو تعليم اللغة الإنجليزية واللغة الإسبانية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس مروان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه المعطيات الدقيقة، إلا أنني متأسف وأتأسف أنه في الوقت اللي هو مطلوب منا قوموا بمجهود في تكوين الأساتذة، احنا مشينا في المنحى المعاكس، هذا حقيقة يجب تدارك الوضع في أقرب وقت ممكن خصوصا وأنا عندنا تقريبا 6 ملايين ديال المتعلمين

السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد المستشار المحترم،

هاذ الشيء الذي نتكلم عليه صحيح، كآين، كيف تتقولوا ما نخبعوش الشمس بالغربال، كآين عندنا مدارس ومؤسسات نموذجية، وكآين عندنا ضعف في بعض المؤسسات، ولكن عاود ما يدوزشي الإنسان على السبورة كلها سوداء، لا. هاذا البرنامج الاستعجالي الذي تدار باش يتدارك واحد الصعوبات التي كانت في البنية التحتية، والبنية التحتية في وزارة التربية الوطنية تحسنت بزاف، واش كافي ولا وما كافي؟ جميع الشعوب طموحة إلى أحسن.

تيمكن لي قول ليك بالنسبة للسلك الإبتدائي والثانوي الإعدادي هما ساوا هاذا الشيء راه عقدها، أساوه الإبتدائي والآخر اسمه السلك الأول من الثانوي، ساوا واحد العدد ديال السميات عقدها هاذا الشيء.

عدد المدارس المحدثة: 32، في طور الإنجاز: 83.

بمعنى غادي تكون عندنا مدارس فيها المواصفات كاملة، عدد الحجرات: 1095 التي أنجزت، وباقي عندنا 1138 واحنا مازال ما كلناش البرنامج الاستعجالي.

عدد المدارس الجماعية المحدثة 5 و91 في طريق الإنجاز، عدد الإعداديات المحدثة 5 و91 في طريق الإنجاز.

لأنه راه ما شيء ساهل هاذا الشيء ديال الإنجاز، بالخصوص أنه ولا بيد الأكاديميات، والأكاديميات مازال ما عندهاش التأطير الكافي الذي كان عند وزارة التربية الوطنية أو الذي كانت تتفوضوا وزارة التربية الوطنية لوزارة التجهيز، وزارة التجهيز في المغرب هي التي كانت تتبني الأقسام.

دأبا الأكاديميات تتطور، وغادي يوجدوا فيها الأطر التي غادي ييداوا يصايبوا هاذا الصفقات بواحد السهولة بمكان، وغادي تدور العجلة وغادي يتحسن الوضع ديالنا.

عدد الثانويات التأهيلية: 24 منجزة و97 في طريق الإنجاز، عدد الحجرات الثانويات: 667 التي أنجزت، وفي طور الإنجاز 438، أي كآين واحد المجهود، هاذا المجهود هذا ما شيء كافي، كيف قلت بلا ما ندخل في التفاصيل.

كآين مؤسسات ما عندهاش مرافق صحية، كآين مؤسسات ما مربوطاش بالواد الحار في الوسط الحضري، وإلى دايز الواد الحار قدامها، كآين مؤسسات ما فيهاش الماء بالخصوص في العالم القروي، ولكن ما يمكنناش...

نعم آسيدي، السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. السيد المستشار لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي المرشي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

الله يخليكم السيد الوزير، احنا غير بغينا في الحقيقة ما يمكنناش نحاسبكم وأتم في البداية ديال المشوار ديالكم، احنا بغينا نثيرو الانتباه ديالكم فقط، السيد الوزير، لأن سبق لنا أن طرفنا أبواب الوزارة التي أتم مسؤولون عليها السيد الوزير، ولكن لم نجد آذانا صاغية لم يتم التجاوب معنا بالشكل المطلوب.

السيد الوزير،

ما بغينا كمش في الحقيقة نتكلموا لنا على فاس والرباط والدار البيضاء ومراكش والمدن الكبرى، بغيناكم تخرجوا معنا للمناطق النائية، تشوفو الوضعية ديال التلاميذ، راه كآين تلاميذ السيد الوزير، التي ما قراوش، راه عرفت هذه السنة الأخيرة راه غادي نشوف تلميذ باقي عنده القراءة جديدة عمرو ما قراها، ملي سولتو قال لي المكان الذي نتجلس فيها فيها القطرة، راه كآين تلاميذ التي تيدخلو للمؤسسة بالمظلة، السيد الوزير، كآين المعلمين والأساتذة التي ما تيلتحقوش بالمدارس للصعوبة ديال التضاريس ديال المناطق، وعلى سبيل المثال نعطيك وزان السيد الوزير، والمنطقة الجبلية كاملة، راه يصعب الحال باش يكون الجودة ديال التعليم بالشكل المطلوب.

أنا ما غادي نتكلمش على تيسير، لأن تيسير ما كآين، ما تتلقاه في دوار في الجماعة، تيسير ما موجودش، السيد الوزير، راه موجود غير في الأوراق، ونعطيوكم الرسائل والوثائق والحجج السيد الوزير، عندنا شكايات متعددة، أنا كرئيس مجلس إقليمي ديال عمالة وزان عندي واحد العدد كبير ديال الشكايات، الناس مواطنين بسطاء ما توصلوش، يعلم الله علاش؟

بغيناكم السيد الوزير، توقفوا على هذا الخلل، فين كآين؟ لأن كآين مشكل حقيقي، بالله عليكم السيد الوزير، ملي نمشي لواحد المؤسسات التعليمية وتلقى، يعني اسمحو لي بهذه العبارة، تلقى البغل مربوط في الشرحم ديال المؤسسة، واش هذه مؤسسة التي غادي يقرأوا فيها التلاميذ؟

السيد الوزير، بغيناكم تديروا واحد الجولة تفقدية للمناطق، لأننا احنا تضرنا خاطر ديالنا، تضرنا خاطر ديالنا كمثليين ديال الأمة، نلقاوا التلاميذ ديالنا وأولادنا في هاذا الحالة وفي هاذا الوضعية وتقولوا راه كآين الجودة وكآين التعليم وكآين برامج وكآين مبالغ مخصصة لمن؟ لمن خصصت هذه المبالغ، السيد الوزير؟ تخصص لأصحابها، تخصص للناس التي يستحقوها..

راه، السيد الرئيس الله يخليك، راه من قبيلة والناس تيهضروا عطيتهم 4 و5 ديال الدقائق، لأنني تيهضر في موضوع حساس وتتقول لي بركة..

للأسف الشديد البث ينتهي مع السادسة مساءً، وبالتالي فقط السيد الوزير أحتفظ بالسؤال للأسبوع المقبل، إن شاء الله. وكذلك أتاحت لنا هذه الفرصة، كنا نتمنى طرح السؤال على السيد الوزير المحترم، وبهذه المناسبة أهنته بالثقة المولوية الغالية التي حظيت بها السيد الوزير من طرف صاحب الجلالة نصره الله، ونتمنى من الله العلي القدير أن يوفقكم ويعينكم حتى تكونوا عند حسن ظن صاحب الجلالة نصره الله، وتكونوا بطبيعة الحال عند حسن ظن الشعب المغربي. وشكرا السيد الرئيس وإلى الأسبوع المقبل.

السيد رئيس الجلسة:

بدور الرئاسة أن تشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة المباركة. وأستسمحكم بأن أعلن عن اختتام هذه الجلسة، وبقية الأسئلة ستؤجل إلى جلسة لاحقة، طبقا للقانون الداخلي للمجلس، وأعتذر للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني. السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد الحبيب الشوباني الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس. أنا بغيت غير قبل ما ترفعو الجلسة، أن أشير إلى واحد الأمر تجاوبا مع ما تفضل به السيد رئيس الفريق المحترم، والمتعلق بالحاجة إلى استلام بعض التقارير من السادة الوزراء، يكون لها بكل تأكيد دور أساسي في ضبط المعلومات وفي تدقيق المعلومات، وهذا سيكون له أثر إيجابي على العمل الرقابي ديالنا.

أضيف إلى هذا، أنه الحكومة مستعدة أيضا، بناء على طلبات السادة المستشارين، أن تمدهم بما يحتاجونه من تقارير ومن معلومات لتدعيم عملهم الرقابي في إطار منظور جديد يقوم على المسؤولية المشتركة في التعاطي مع هذه المسؤوليات العمومية.

أكثر من هذا أيضا، السادة الوزراء مستعدون لكي يزوركم ليس في اللجان فقط بل في فرقكم البرلمانية، في عقد لقاءات تشاورية تشاركية حول كل القضايا ذات الصلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

غادي تجي فرصة أخرى إن شاء الله فاش نعمقو النقاش على مستوى اللجان.

السيد الوزير، لكم الكلمة إن كان لكم رد على التعقيب. تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية:

لابد من أقول للسيد المستشار واحد الحاجة، ومعه الحق فيها. صحيح، وصل شبكة التعليم ديالنا في المدن الكبرى لا بأس بها، ولكن راه بان عندنا واحد المشكل في المدن الكبرى، هو أن السرعة ديال التعمير خرج خارج المدن، واحنا ما عندناش القدرة باش نواجهو هاذيك سرعة التعمير، وبدا عندنا اليوم مدارس خاوية في المدن الكبرى في وسط المدينة، كين القسم اللي فيه 10 وكتكلم عن الاكتظاظ، وبعض الإخوان تكلموا على الاكتظاظ، وراه كين عندنا في الدار البيضاء، في الرباط، في مراكش، فاس، القسم فيه 10 و15، وما يمكنكش تسد هاذيك المدرسة، في الوقت اللي خصنا نصلو لهاذ المرحلة هاذي نسدو هاذيك المدرسة، وهذوك 10 ينتقلو للمدرسة اللي حداها، باش هاذوك الأساتذة يمشیو للجانب ديال المنطقة المهمشة.

العالم القروي، صحيح، اليوم أنا في مكاملة هاتمية مع المندوب ديال خنيفرة، كين شي حواجج راه احنا غالطين فيها في المغرب، لا بد نجلسو نفكرو فيها بالعقل، ولا بد رجال التعليم يساعدونا، واش ضروري خنيفرة يقرأو العطلة من شهر يقرأو في الثلج، ماشي ضروري؟ لابد تلبو العطلة، لأنه أشنو وقع، وفرنا التسخين للوليدات باش يقرأو في الابتدائي سخان، الولد كيبات فدارهوم فالبرد ويضرب واحد الطوالة باش يمشي للمدرسة، تيوصل للمدرسة تينعس، وهاذي عادية بشرية، ولذلك اللهم نخليه عند دارهم وتقرئوه، نعكسو العطلة، ولكن إلى مسيتي هاذ الشي ومسيتي هاذ التقاليد غادي تنوض عليك ضجة. شكرا، ما تخافش والله ما يزيد دقيقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال السادس موضوعه الخصاص في الأطر التعليمية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال. فليفضل أحد الإخوان مشكورا.

المستشار السيد أحمد السنتي:

السيد الرئيس،

شكرا السيد الرئيس.